صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٥ / ك٢ / ٢٠١٥

أطفال الجيوش والميلشيات.. أرواح مستلبة ومستقبل مسروق

في مسألة الأقليات وصناعة الطائفية

الاغتصاب في السجون السورية

الفهرس

مجلة (صوَر) تجري لقاءً مع الدكتور جلال نوفل

أزمة المياه في سوريا شبح قديم تفاقمه الحرب

مدنٌ سورية بين أنياب الحرب.. جرمانا الرازحة تحت حصارين

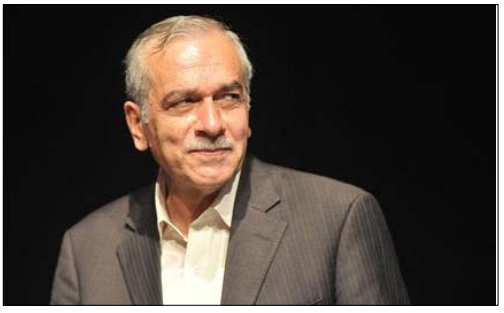

الطبيب السجين

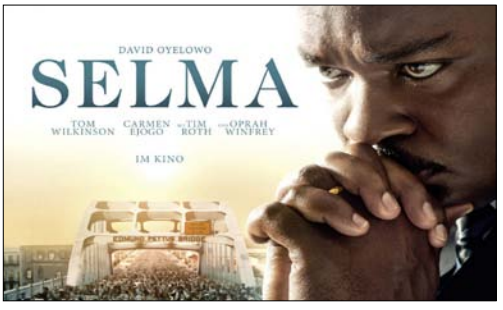

(Selma) مسيرات الحالمين بالحرية والمساواة

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان علي الراوي

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

حين تتحوّل الدول إلى مستودعٍ للجثث

لا يشبه الموت في بلادنا أيّ موتٍ؛ هو الأكثر وحشيةً على الإطلاق والأكثر بربريةً، فهو يعكس رغباتنا المكبوتة بطريقةٍ سينمائيةٍ حرقاً وذبحاً، أو قصفاً بالبراميل التي تسقط على رؤوس الناس. فلا مهرب من مناظر الدم والجثث التي تسقط في كلّ مكانٍ، والتي باتت صورها تستوطن عيوننا.

تراجيديا حرق الطيار الأردنيّ معاذ الكساسبة على يد تنظيم الدولة الإسلامية كانت الأكثر إجراماً ووحشيةً. واستطاعت داعش من خلالها أن تجرّ الأردن، كدولةٍ، إلى ردّ فعلٍ أقلّ ما يقال عنه إنه صبيانيٌّ بإعدام ساجدة الريشاوي انتقاماً.

في الوقت ذاته كان الموت يحصد أرواح الدمشقيين وأهل دوما، إثر مغامرةٍ طائشةٍ من زهران علوش بقصفه لدمشق بالصواريخ، مما أعطى النظام الحجّةً لتدمير مدينة دوما بقصفها بالبراميل والصواريخ، وهو المعروف بأنه لا يحتاج إلى أيّ سببٍ ليدمّر أيّة مدينةٍ سورية. لندرك بعد كلّ هذا القتل والدمار إلى أيّ مستوىً من التوحّش وصل إجرام من يريدون إخضاع الناس لحكمهم.

الصدمة والذهول اللذان تخلّفهما الأعمال الإجرامية الموغلة في التوحّش يُفقدان الناس القدرة على المقاومة، ويجعلان الاستسلام لمشيئة مرتكبي الإجرام أمراً مسلّماً به. وهذا ما يصبو إليه كلٌّ من داعش والنظام السوريّ، من خلال الترويج للقتل والدمار بهدف نشر الإحباط وسدّ الآفاق أمام كلّ الآمال التي حملتها رياح التغيير إلى المنطقة. كما أن ذلك يخدم سياسات العديد من الدول التي كانت شعوبها تنتظر دورها في التغيير، غير أن التوحّش ورسائل الدم والذبح المتبادلة أسهمت في جعلها خائفةً من التغيير.

ولا يتوقّف الأمر عند النظام السوريّ وداعش وزهران علوش، بل هي حالةٌ متجذّرةٌ لدى كلّ المستبدين والشموليين في المنطقة. فما حدث في استاد الدفاع الجويّ بالقاهرة، من قتلٍ لمشجّعي فريق الزمالك من قبل الشرطة المصرية، لا يختلف عما ارتكبه داعش من إجرام بحقّ العمال المصريين الأقباط في ليبيا.

صارت بلداننا مستودعاتٍ ومعارضَ للجثث الممثّل بها، تصدّر صور الموت والتوحّش إلى العالم بأسره. وبعد أن كان طموح شباب المنطقة بالتغيير يرتبط بحلمهم بأن تدخل بلدانهم التاريخ من باب الحرّيات والتقدّم والازدهار الاجتماعيّ والاقتصاديّ والعلميّ، دخلنا التاريخ من أحد أبوابه الخلفية؛ باب المجازر والخراب والوقائع الدموية التي سيحفظها التاريخ بالتأكيد، لفظاعتها التي لا تُنسى.

إنها البربرية بأوضح صورها: الذبح والقتل المتبادلان بين المجرمين، والضحايا دائماً هم الأبرياء.

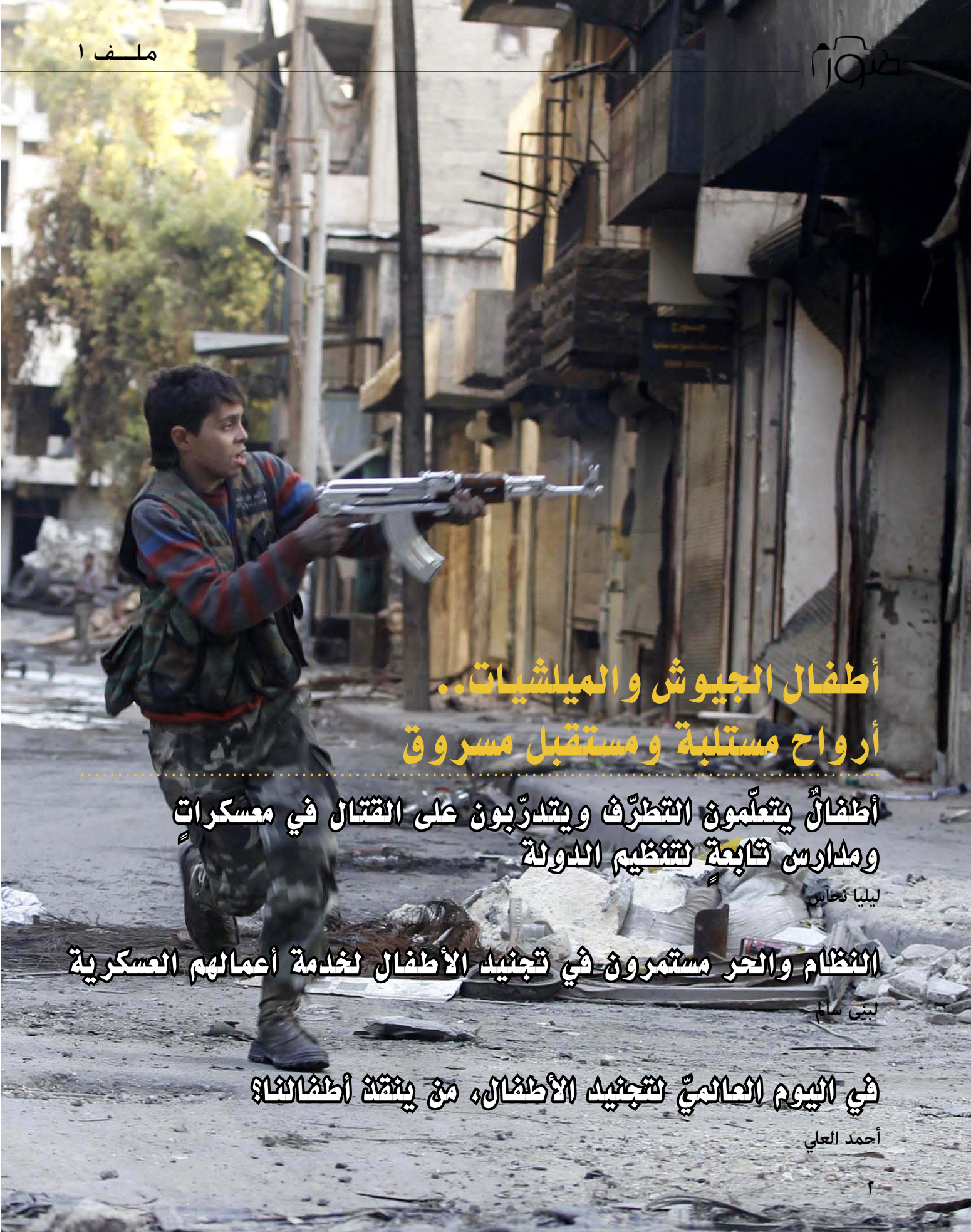

أطفال الجيوش والميليشيات..
أرواح مستلبة ومستقبل مسروق

أطفالٌ يتعلّمون التطرّف ويتدرّبون على القتال في معسكراتٍ ومدارس تابعةٍ لتنظيم الدولة

ليليا نحاس

النظام والحر مستمرون في تجنيد الأطفال لخدمة أعمالهم العسكرية

لبنى سالم

في اليوم العالميّ لتجنيد الأطفال، من ينقذ أطفالنا؟

أحمد العلي

أطفالٌ يتعلّمون التطرّف ويتدرّبون على القتال في معسكراتٍ ومدارس تابعةٍ لتنظيم الدولة

ليليا نحاس

كشف تنظيم الدولة الإسلامية مؤخّراً، وبشكلٍ علنيٍّ، عن تشكيل معسكراتٍ لتدريب الأطفال على العمليات القتالية في كلٍّ من سوريا والعراق. وهو ذات النهج الذي بدأه تنظيم القاعدة منذ عشر سنواتٍ في العراق، عندما أنشأ معسكر "طيور الجنة" لتدريب الأطفال على القتال.

ويؤكّد الأستاذ شعبان الأحمد، وهو مدرّسٌ سابقٌ من الرقة، لمجلة "صور" أنّ "تنظيم الدولة بدأ، منذ مدّة، حملةً كبيرةً لتجنيد الأطفال. وقد تركّزت على الأعمار بين ١٢ و١٧ سنة". ويضيف أن "التنظيم لا يقوم مباشرةً بتدريب الأطفال على الأعمال القتالية، بل يقوم بدايةً باستقطابهم عبر حملاتٍ دعائيةٍ وتوزيع الهدايا والملابس على الأطفال المنتسبين، ثم تبدأ دورة التدريب التي لا تقلّ عن الشهر. في المرحلة الأولى يتمّ إخضاع الأطفال لدروسٍ ودوراتٍ دينيةٍ عن أفكار ومعتقدات التنظيم الجهاديّة، يستطيعون خلالها السيطرة على طريقة تفكير وهوية الأطفال، ويصبح الطفل بعدها مشبعاً بأحقادهم وأفكارهم الظلامية، وبعيداً كلّ البعد عما يفكر الأطفال ويحلمون به. كلّ هذا يحدث في جوٍّ منعزلٍ تماماً عن الناس، لا يسمع فيه الطفل إلا ما تبثه له داعش". ويتابع: "يتمّ نقل الأطفال، في المرحلة الثانية، إلى معسكراتٍ خاصّةٍ بالتنظيم ليتلقوا تدريباتٍ عسكريةٍ تتّصف بالقسوة الشديدة، وتشكل خطراً على الأطفال. إذ يتمّ إخضاعهم لأصعب الظروف لتقويتهم، وليكتسبوا صفات الشراسة والقسوة، ويتجرّدوا من الرحمة والبراءة".

ويتحدّث الأستاذ عصمت عيّاش، أحد الصحفيين العاملين في المنطقة، أنه "تبعاً لذوي الأطفال، فالتدريب يشمل العمليات القتالية بما فيها الانتحارية". ويشير عيّاش إلى "وجود أطفالٍ دون العاشرة من العمر. فكلما كان الطفل أصغر كلما كان من الأسهل السيطرة عليه، وهو ما يعدّ أقلّ تكلفةً وجهداً للتنظيم من جذب مقاتلين من الخارج، فقد بات التنظيم يعتمد على الموارد الموجودة تحت سيطرته بشكلٍ أكبر. وهنا يقع الأطفال ضحية هذه الأجندة."

ويضيف عيّاش أنّ "ما يساعد حقاً هو انتشار الفقر، وازدياد نسب الأطفال المشرّدين والأيتام. إذ لا توجد مياتم، أو حتى معيلٌ لهؤلاء الأطفال. وهم مستعدّون للالتحاق بأية جهةٍ تقدّم لهم الرعاية، دون أن يعوا طبيعة هذه الجهة. وهذا ما يقوم تنظيم الدولة باستغلاله".

ويشير الاختصاصيّ الاجتماعيّ عائد العيسى إلى أن "تنظيم الدولة يقوم، من خلال تجنيده للأطفال، بتحطيم المجتمع من الداخل، ليصبح أقدر على فرض منطقه وعقائده عليه."

مدارس التنظيم

يشير الأستاذ قتيبة، من الرقة، إلى أن "التنظيم فرض أجندته على المدارس، وقام بتسخيرها بشكلٍ كاملٍ لتجنيد الأطفال لصالحه. إذ يقومون بدايةً بتلقين الدروس التي يتمّ فيها غسل عقول الطلاب، وتعليمهم على إبداء الطاعة العمياء والولاء للأمير، وتدريبهم على تلقّي الأوامر وتنفيذها دون اعتراض. وتشمل دروسٌ أخرى تحفيظ القرآن بطريقةٍ آليةٍ دون أن يفهم الأطفال شيئاً. كما يقومون بتدريسهم الفتاوى والتفسيرات التي تحضّ على القتل وسفك الدماء."

وهنا يشير العيسى إلى أن "التنظيم يعمد، من خلال هذه المدارس، على تفريخ عناصر قتاليةٍ على نحوٍ مستمرٍّ، لضمان وجوده على المدى الطويل في سوريا والمنطقة. فمن خلال هذه الأفكار يستطيع خلق حالةٍ من التأييد في لبّ المجتمع والأسرة. فالأطفال هم العنصر الأضعف في العائلة والمجتمع، فعقولهم لم تنضج بعد". ويضيف: "سيشكّل الأطفال المجنّدون ما يشبه الخلايا النائمة لداعش، والتي يمكن للتنظيم أن يستخدمها في أية لحظةٍ لعملياتٍ انتحاريةٍ أو قتالية". ويحذّر العيسى من خطورة هذه العملية التي تعدُ بجيلٍ داعشيٍّ جديدٍ سنضطرّ إلى تحمّل أفعاله لعشرات السنين.

النظام والحر مستمرون في تجنيد الأطفال لخدمة أعمالهم العسكرية

لبنى سالم

أربع سنواتٍ من القتال تورّطت خلالها جميع الأطراف المتحاربة بتجنيد الأطفال، ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر. ويشمل التجنيد جميع النشاطات المرتبطة بالفصائل العسكرية، كالعمليات القتالية والتدريبات ومختلف الخدمات الحربية. ووفقاً لتصنيفات المنظمات الحقوقية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن سوريا في رأس قائمة الدول التي تتمّ فيها عمليات تجنيدٍ قسريٍّ للأطفال.

ويشير المحامي عصام عبد الرزاق إلى أن "استخدام الأطفال في النزاع المسلح، بأيٍّ من الطرق، يخرق القانون الدوليّ، ويوجب تطبيق العقاب ومحاسبة المتورّطين في هذا الأمر. إلا أن حالة الفوضى العارمة التي تعيشها سوريا دفعت الأطراف المتنازعة إلى زجّ الأطفال في صراعاتهم دون أدنى إحساسٍ بالمسؤولية". ويشدّد عبد الرزاق على خطورة تجنيد الأطفال للقتال، والذي من شأنه تعريضهم لخطر الموت أولاً، ولأخطارٍ متعددةٍ أخرى كالعنف الجنسيّ والزواج المبكر. وقد يُزجّ بهم في الجريمة المنظمة، عدا عن الحرمان من التعليم، وإجبارهم لاحقاً على العمل".

قاصرون في كتائب البعث

يؤكد عبد الرحمن الحلبي أن "جهاتٍ تابعةً للنظام بدأت عملية تجنيدٍ كبيرةً للمدنيين، ركّزت بشكلٍ رئيسيٍّ على القاصرين دون الثامنة عشرة. وقد أشرف على التجنيد أفرادٌ من قيادات حزب البعث بشكلٍ أساسيٍّ. وقد عمّت هذه الظاهرة جميع المدن التي تسيطر عليها قوّات النظام". ويضيف: "لم يكن يُطلب من القاصرين أكثر من ورقة تحمل توقيع أحد الوالدين، كأنّ الوالد يملك حقّ زجّ طفله في التهلكة، أو كأنّ الطفل لا يستطيع تزوير هذه التواقيع!". ويتابع: "النسبة الأكبر من الأطفال المتطوّعين ينتسبون إلى ما يسمّى بـ"كتائب البعث"، والبعض إلى جيش الدفاع الوطنيّ، المعروف بـ"الشبّيحة".

ويذكر أحد طلاب المرحلة الثانوية، قصيّ الأحمد، أن "حملة التجنيد انطلقت منذ أكثر من سنتين، وشملت المدارس الإعدادية والثانوية كافةً، واشترك في الترويج لها بعض الأساتذة". ويضيف: "كانوا يقومون بتحفيزنا بعبارات واجب الدفاع عن المدارس والأحياء التي نسكن ونتعلم فيها، ويقولون إننا أصبحنا رجالاً ومن المخزي أن نبقى متفرّجين على ما يجري". ويتابع: "قدّموا الكثير من المغريات التي دفعت العديد من أصدقائي إلى الالتحاق بعمليات التدريب العسكرية؛ قدّموا راتباً شهرياً يقارب الـ٣٠ ألف ليرةٍ سورية، ما دفع العديد من الزملاء الذين يعانون الفقر إلى الالتحاق، معتبرين الأمر عملاً يكسبهم الرزق". ويشير قصي إلى أنّ "العديد من هؤلاء المجندين يرفض اليوم التخلي عن السلطة والسلاح، خاصةً بعد حصولهم على البطاقات الأمنية التي باتت تمنحهم ميزاتٍ عدّةً في مناطق النظام، إضافةً إلى أن مدّة التطوع سيتمّ إسقاطها من مدّة الخدمة العسكرية، كما يقولون".

تجنيدٌ طائفيٌّ

في السياق، أشارت العديد من التقارير لناشطين سوريين إلى أن كتائب موالية للنظام، تتبع لحزب الله اللبنانيّ، تقوم بحملاتٍ منظّمة لتجنيد الأطفال، تتركّز في دمشق. ويشير الناشط غسان عكّار إلى أنّ "هذه الكتائب تقيم معسكراتٍ خاصّةً لتدريب هؤلاء الأطفال. ويشمل التدريب اللياقة البدنية ومبادئ حمل السلاح والتعامل معه". ويضيف: "يقومون بجذب أبناء الطائفة الشيعية. ويتذرّعون بواجب تدريبهم لحماية وجودهم. ويقومون، خلال التدريب، بإعطاء دروسٍ دينيةٍ تعزّز أفكار التفرقة الطائفية لدى الأطفال. ويدسّون لهم أفكار الجهاد والدفاع عن المقدّسات". ويشير عكار إلى أنه "لم يُلاحظ، حتى الآن، إشراك كتائب للأطفال في العمليات القتالية، إلا أنهم يحافظون على جمعهم داخل

تنظيمات، وجعلهم يرتدون الزيّ العسكريّ، وإشراكهم في احتفاليات هذه الكتائب، كعمليات التشييع".

مقاتلون أطفالٌ في فصائل المعارضة

يؤكد الأستاذ كمال العيساوي أنّ "العشرات ممن هم تحت الثامنة عشرة من أبناء المناطق المحرّرة باتوا منخرطين، بشكلٍ مباشر، في العمليات العسكرية لمختلف الكتائب المقاتلة الموجودة هناك. كثيراً ما أصادف طلابي الذين تركوا مقاعد الدراسة وهم يتجوّلون أو يتوجّهون لخوض معركة، حاملين أسلحتهم التي بالكاد يستطيعون حملها". ويتابع: "معظم هؤلاء الأطفال تعرّضوا لأحداثٍ قاسيةٍ جداً؛ فمنهم من فقد أحد أفراد عائلته أو عائلته كلها، ولم يجدوا من ينصفهم أو يوجّههم ويرعاهم. وبعد أن تشبّعوا بالكراهية، دفعتهم غريزة الثأر والانتقام إلى حمل السلاح، ظناً منهم أن ما يقومون به سيحقّق العدل في هذا العالم".

ويشير أيضاً إلى أنّ "معظم من تحدّث إليهم كانوا يتحدّثون بأسىً، ويحملون رغبةً دفينةً في العودة إلى حياتهم السابقة ومتابعة دراستهم. إلا أن درجة الحقد التي يحملونها، والتي تتغذّى يومياً على الخسائر البشرية المستمرّة، كانت تدفعهم إلى مواصلة القتال". ويلفت الأستاذ العيساوي إلى أن "هؤلاء الأطفال لا يُظهرون أيّ خوفٍ من الموت. هذه الصفة باتت عامةً في المناطق المحرّرة، التي تتذوّق الموت كلّ يوم. وقد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في دفع الأطفال إلى حمل السلاح، دون أن يدركوا معنى ما يقومون به".

ويكشف عزام الأحمد، وهو أحد المقاتلين، لمجلة "صور" أن "عشرات المراهقين يتوجّهون بشكلٍ يوميٍّ إلى الكتيبة طالبين تزويدهم بالسلاح وإشراكهم في عمليات القتال. جميعهم خسروا عائلاتهم بسبب عمليات قصف النظام، وبعضهم خسر والده خلال القتال". ويضيف: "يلتحق معظمهم بالكتيبة بصفة مرافقين في الفترة الأولى. نقوم بالاعتناء بهم وحمايتهم، ونشركهم في عمليات نقل الأسلحة وتحضير الطعام والتدريبات العسكرية. ومن يصبح منهم قادراً على القتال لا نمنعه، فمن حقّهم الدفاع عن أرضهم وعائلاتهم".

ويوضح الأستاذ شاهين صابر، وهو ناشطٌ في مجال حقوق الأطفال، أن "معظم أفراد وقيادات الكتائب المسلحة في الجيش الحرّ لا يتمتّعون بالوعي أو الإرادة الكافيين ليمنعوا تجنيد أطفالٍ قاصرين، إنما يجدونها فرصةً لتغذية كتائبهم بالعنصر البشريّ وتوسيع نفوذهم. وهو انتهاكٌ كبيرٌ لحقوق الاطفال تجب محاسبة مرتكبيه". ويضيف: "إضافةً إلى العمليات القتالية التي يتورّط بها القاصرون، فإن العديد منهم يتعرّض لسوء المعاملة ضمن الكتيبة التي يعمل معها، لأنه لا يزال الحلقة الأضعف. كما تقوم هذه الفصائل بتشغيلهم في نقل الأسلحة والبضائع أو العمل كمراقبين".

ويشير صابر إلى أنّ "القسم الأكبر من أهالي هؤلاء الأطفال لا يشعرون بالرضا عما يقوم به أبناؤهم، ألا أنهم يبدون عاجزين عن منعهم في معظم الأحيان. وهناك قسمٌ آخر من أبناء المقاتلين الذين أصبح حمل السلاح لديهم نمط حياةٍ، فيقومون بتشجيع أطفالهم على الانخراط في التدريبات في أعمارٍ مبكّرة، ظناً منهم أنهم يقومون بتربيتهم". ويلفت صابر إلى "وجود فئةٍ كبيرةٍ من الأطفال الذين هربوا من بيوتهم، وانخرطوا في العمل المسلح مع أطرافٍ متعدّدة، تدفعهم الرغبة في الجهاد والإحساس بالواجب، دون أن يعلم أهلهم عنهم شيئاً".

في اليوم العالميّ لتجنيد الأطفال، من ينقذ أطفالنا؟

أحمد العلي

في العام ٢٠٠٠ أقرّت الأمم المتحدة البروتوكول الاختياريّ لاتفاقية حقوق الطفل حول مشاركته في النزاعات المسلحة. وقد وقّع النظام السوريّ على هذا البروتوكول، الذي ينصّ على أنّ «سنّ ١٨ عاماً هي السنّ الدنيا لأيّ تجنيدٍ إجباريٍّ أو مشاركةٍ مباشرةٍ في الأعمال الحربية.»

كما نصّت المادة ٤ من البروتوكول على أنّه «لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميّزة عن القوّات المسلحة لأيّ دولة، في أيّ ظرفٍ من الظروف، بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سنّ الثامنة عشرة في الأعمال الحربية».

ويفرض البروتوكول التزاماً على الحكومات بأن تتخذ «جميع التدابير الممكنة، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة، لحظر وتجريم هذه الممارسات.»

ويجرّم القانون الدوليّ الأفراد الذين يجنّدون الأطفال في الأعمال العسكرية بجرائم حرب، حسب القانون الدوليّ الإنسانيّ العرفيّ ونظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. إذ إن قيام عناصر في القوّات المسلحة النظامية أو غير النظامية بتجنيد أطفالٍ تحت سنّ ١٥ عاماً، أو أن يقوموا باستخدامهم للمشاركة بنشاطٍ في أعمالٍ عدائيةٍ، يعتبر جريمة حرب.

ولم تمضِ مناسبةٌ إلا وأطلقت فيها الأمم المتحدة والمنظمات المعنية صيحات التحذير من مستقبلٍ مظلمٍ يحدق بأطفال سوريا. ورغم كلّ هذه الصيحات وكلّ القوانين المكتوبة على الورق، يطلّ اليوم العالمي لمكافحة تجنيد الأطفال، في الثاني عشر من شهر شباط، وأطفال سوريا ممزّقون بين ثلاث مناطق نفوذٍ سياسيٍّ وعسكريّ، تتقاسمها كلٌّ من داعش والنظام والمعارضة، وكلٌّ منها تعتمد سياسةً خاصّةً تجاه الأطفال، دافعةً إياهم ليكونوا أداةً لتنفيذ أجنداتها السياسية.

ففي مناطق سيطرة النظام لم يسلم الأطفال من الاعتقال والتعذيب؛ فقد اندلعت شرارة الثورة السورية عندما قامت الفروع الأمنية بدرعا بتعذيب بعض الأطفال واقتلاع أظافرهم، وأغلب ضحايا قصف النظام بالبراميل المتفجّرة منهم. واليوم يلجأ، وبشكلٍ فاضحٍ، إلى تجنيدهم بذريعة الدفاع عن وجودهم في وجه التطرّف والإرهاب.

كما تدفع داعش بأجيالٍ كاملةٍ في مناطق دير الزور والرقة وريف حلب إلى الأفكار المتطرّفة الهدامة .فيما تبقى مناطق المعارضة الأقلّ انتهاكاً واستخداماً للأطفال، رغم أنها لا تخلو من هذه الظاهرة. فالرادع الدينيّ والأخلاقيّ، والعادات الاجتماعية، والأفكار الثورية، ما زالت تحافظ على بنية المجتمع الذي دمّره قصف النظام اليوميّ لكلّ شيء.

وبمناسبة اليوم العالميّ لتجنيد الأطفال يأتي السؤال الأهمّ: هل يفلح العالم، ومن خلفه الأمم المتحدة والمنظمات المعنية، في إيقاف تجنيد الأطفال، وإعادة بناء جيلٍ نشأ على أن الحرب هي الحالة الطبيعية للإنسان، مع توسّع رقعة نفوذ داعش واستمرار النظام بارتكاب جرائمه؟

مشروع «ذاكرة» لحفظ ذاكرة السوريين

محمد همام زيادة

منذ انطلاقة الاحتجاجات في سوريا جهد شبابها لتوثيق كلّ لحظة مرّوا بها. وشكّل التصوير بكاميرا الموبايل، وبثّ الصورة والفيديو على مواقع التواصل الاجتماعيّ، العامل الأكبر في انتقال أخبار الثورة، منذ اللحظة الأولى، إلى العالم.

إضافةً إلى ذلك، لعبت هذه المقاطع، وانتشارها في سوريا، دوراً حاسماً وهاماً في توسّع رقعة المظاهرات السلمية على امتداد التراب السوريّ.

ومع تطور الأحداث أخذ هؤلاء الشباب يبحثون عن أدوات أكثر تطوّراً لتوثيق الأحداث، لتبقى شاهداً للمستقبل على ما عاشوه في هذه الحقبة المفصلية من تاريخهم، وسلاحاً يُبَرز في وجه المجرمين المتورّطين بدم السوريين.

كما أن الحرب الإلكترونية التي يشنّها النظام السوريّ وإيران، وبعض شركات السوق السوداء العاملة معهم، على النشطاء ونتاجهم الإعلاميّ والفكريّ، دفعت عدداً منهم إلى إطلاق مشاريع للتصدّي لمحاولات تشويه صورة حراكهم، منها مشروع "ذاكرة"، هادفين منه، كما تحدّثوا لمجلة "صـور"، إلى ضمان حقوق السوريين في حفظ ذاكرتهم، مستفيدين من تجارب بعض الشعوب التي تمّ إتلاف وثائقها بعد انتهاء الصراع المسلح لأسبابٍ سياسيةٍ مقصودة.

دوافع الفكرة

انطلقت فكرة المـشروع من ملاحظة القائمين عليه أنّ إدارة شركة يوتيوب تقوم بحذف كثيرٍ من المقاطع التي تثبت تورّط النظام السوريّ في انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وخصوصاً المقاطع التي تحمل طابعاً عنيفاً، كمقاطع القتل والقصف والدمار، والتي يتمّ حذفها نتيجة ضغوطٍ سياسيةٍ معينةٍ تُفرض على الشركة، أو نتيجة التبليغات من المجموعات الإلكترونية المعادية، أو جرّاء مخالفتها لقوانين الشركة.

لماذا ذاكرة؟

يقول عبد الرحمن جلّود، أحد مؤسّسي المشروع، لمجلة "صور": "مع الأحداث المتغيّرة، والتحوّلات المستمرّة في السياسات الدولية، وتبدّل المصالح الدولية تجاه بلدنا؛ قد تُحذف بعض الموادّ من شبكة الإنترنت، والتي يعتبرها البعض جزءاً من المشكلة وليس من الحلّ، متجاهلين كون هذه المواد جزءاً من ذاكرة للشعب السوريّ".

ويؤكد جلّود لـ"صور" أنّ "القائمين على المشروع لن يقوموا، بأيّ حالٍ، بحذف أيّ نوعٍ من المواد المتعلقة بالصراع في سوريا، بغضّ النظر عن الرأي المقدّم أو محتوى المادة، على عكس ما تقوم به المواقع ووسائط التواصل الاجتماعيّ ومنصّات مشاركة الملفات، نتيجة مخالفة بعض الموادّ لسياساتها، فتقوم بحذف بعض المحتويات".

خطة العمل

يعتمد المشروع على تأسيس مكاتب في مختلف أنحاء سوريا، تتيح للراغبين مشاركة نتاجاتهم المتعلقة بسوريا وتوثيقها في المنصّة. ويتحدّث جلّود عن بدايات العمل قائلاً: "أسّسنا مكتباً بمدينة إستنبول، ومكتبين في جنوب وشمال سوريا. ونقوم بإعداد خطةٍ لتغطية الخارطة السورية بالكامل".

ويضيف: "تتيح المكاتب للراغبين الدخول وتحميل نتاجهم الرقميّ أو المكتوب في المنصّة، وهو أمرٌ متاحٌ لأيّ أحـدٍ، ومجانيٌّ، إذ سنوفّر الأجهزة الضرورية وشبكة الإنترنت لمكاتبنا دون أيّ مقابل، لتكون بديلاً أو خياراً إضافياً لموقع يوتيوب وغيره من وسائل التواصل الاجتماعيّ".

ويتابع قائلاً إنّ: "المنصة مفتوحة المصدر، وبالتالي بإمكان من يشاء من المهتمّين والباحثين حول العالم الدخول إليها والاستفادة منها".

آلية العمل

يؤكّد القائمون على المـشروع أنهم يعتمدون على نظام أرشفةٍ وتحليل بياناتٍ متطوّرٍ وقابلٍ للتطوّر حسب الاحتياجات والمستجدّات والآراء التفاعلية. ويوضح أحدهم قائلاً: "سنعمل على تخزين البيانات على سيرفراتٍ وذواكـر خاصّةٍ بنا، وليس من خلال حجز مساحاتٍ على شبكة الإنترنت، من أجل ضمان بقائها وحمايتها".

ويتابع شرحه: **"نقسّم المواد المؤرشفة إلى أربعة اتجاهات، كلّ اتجاهٍ فيه عددٌ من الأجزاء على الشكل التالي:**

١-المواد المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٢-المواد المتعلقة بالنشاط المدنيّ واللاعنفيّ.

٣-المواد المتعلقة بالأعمال الفنية.

٤-المـواد المتعلقة بالعمل المسلح بمختلف جوانبه".

وأشار إلى أنهم "يركّزون على احترام خصوصيّة وسرّية الانتهاكات التي تطال السوريين، من خلال استعمال أدواتٍ تحفظ حقّ المواطن مستقبلاً دون المساس بكرامته الإنسانية، ونشرها للعموم".

ويُذكر أنّه يمكن للمهتمّين متابعة "ذاكرة" من خلال أجهزة الكمبيوتر بمختلف أنواعها، وتطبيقٍ خاصٍّ على الهواتف النقالة الذكية، بعدّة لغاتٍ، لضمان وصولها إلى المهتمّين في مختلف دول العالم.

التمويل

يحاول القائمون على العمل تنويع مصادر تمويله، ودفعه ليكون مشروعاً أكاديمياً بعيداً عن الأبعاد السياسية. وعن التمويل يقول جلّود لمجلة "صور": "راسلنا مجموعةٍ من الجامعات في أوروبا واليابان، وأبدوا حماسةً للفكرة".

وأضـاف: "يتميّز عملنا بأنّه الأوّل من نوعه في العالم، من حيث قيام اختصاصيين بتوثيق الأحـداث وأرشفتها أثناء الـصراع، في حين أن جميع هذه الأنشطة كانت تبدأ عملها مع نهاية الصراعات السياسية والمسلحة".

ويتابع عبد الرحمن شرحه قائلاً: "نسعى إلى أن تكون الجامعات ومراكز الأبحاث مصدراً لتمويلنا، ونحاول أن تتعدّد الجهات المموّلة، ساعين إلى الابتعاد عما تفرضه الأجندات الدولية التي تعاني منها المؤسّسات التي نشأت في ظلّ الثورة السورية".

جيش الإسلام - علوش: نزعة التجريب العسكريّ والإفناء الذاتيّ

فادي.أ.سعد

بسقوط قذائف جيش الإسلام - زهران علوش على مناطق مدنية في دمشق تشهد الحرب السورية تحولاً دراماتيكياً جديداً، في سلسلة تحوّلاتها التي لا تنتهي، كما في كلّ الحروب المستعصية في التاريخ، لاسيّما تلك المركّبة سياسياً مذهبياً والمتراكبة محلياً إقليمياً دولياً.

في تحوّلها الأخير، وهذه المرّة من جانب المعارضة، تستمرّ الحرب السورية في تجريب خياراتٍ لا حدّ لها، في وقتٍ يصبح فيه التجريب خياراً مفتوحاً باتجاه اجتراح خلاصٍ أو حلٍّ للواقع الجحيميّ للسوريين مدنيين ومجموعاتٍ مسلحة...

ليس التجريب وقفاً على قوّات النظام العسكرية وميليشياته العسكرية المدنية، بل هو خيارٌ أمام القوّات التي تقاتله، وبعيداً عن المنطق والأخلاق؛ فكلّ محاولة للحلّ هي أمرٌ مقبولٌ بالنسبة إلى عقل العسكريّ، وعقل السياسيّ أيضاً، مع فرق أن العقل العسكريّ قد يذهب باتجاه مساراتٍ غير منطقيةٍ بالنسبة إلى العقل السياسيّ، والعكس صحيح...

يذهب العقل العسكريّ إلى الانتحار، في مرّاتٍ كثيرة، مقابل أملٍ أو وهم بتغيير قواعد المعركة، أو أملٍ في وضع حدٍّ لها عبر الانتصار العسكريّ فحسب... وهنا، وفي الحال السوريّ الراهن، لا سيما في حال المجموعات العسكرية الإسلامية –ومن ضمنها جيش الإسلام- قد يكون الحلّ مرتجلاً بغير خطةٍ أو إستراتيجيةٍ عسكريةٍ قريبة أو متوسطة أو بعيدة الأمد. فضلاً عن اقتصار الحلّ على الجانب العسكريّ وحده، فلا خطّةً موازيةٌ سياسيةً أو إعلاميةً، ولا تنسيقاً مع مجموعاتٍ عسكريةٍ أخرى لها هدفٌ واحدٌ هو إسقاط النظام.

بهذا الأسلوب وواقع الحال يصبح العمل العسكريّ المعارض للنظام عملاً فردياً أو من جانب فصيلٍ عسكريٍّ واحد، قد يتعارض مع خطّة أو "لا خطّة" باقي المجموعات "الصديقة". وهو ما رأيناه يتكرّر كثيراً، منذ أوائل سنة ٢٠١٣، في غير مكانٍ من ريف دمشق، بحيث تعمل كلّ مجموعةٍ مقاتلةٍ ضدّ النظام لحسابها الخاصّ، أو لحساب جهاتٍ إقليميةٍ متزاحمةٍ على الوليمة السورية الساخنة، وبحيث يؤدّي القتال العفويّ الانفراديّ لكلّ مجموعةٍ على حدة متعةً خاصّةً لقوّات النظام تؤمّن لها الانتصار العاجل أو الآجل، فلا خطّةً ولا قيادةً موحّدةً لقوّات المعارضة العسكرية بل أيضاً رفضٌ للتعاون بينها ولو على السبيل اللوجستيّ، كما لو كنا في مملكة الطوائف والإمارات المستقلة، مما يؤدي إلى تدمير هذه المجموعات العسكرية المعارضة واحدةً بعد الأخرى...

وفي شأن الرعاة الإقليميين المتنافسين على دعم المجموعات المقاتلة ضدّ النظام، يبدو لنا أن لهؤلاء مآرب غير إسقاطه، وغير انتصار الشعب السوريّ. بل ربما تقف مآربهم دون سقوط النظام ودون انتصار الشعب السوريّ، فضلاً عن انكشاف نوايا هؤلاء الرعاة تجاه الثورة السورية منذ وقتٍ مبكّر؟

لا بدّ هنا من مراجعة منطلقات وغايات جيش الإسلام منذ تكوينه حتى لحظة قراره الإعلاميّ الدعائيّ بإطلاق صواريخه على دمشق. المهمّ، هنا، أن نبحث عن مرجعية القرار عند جيش الإسلام؛ هل هو قرارٌ ذاتيٌّ داخليٌّ يخضع لعوامل الأرض الموضوعية، بحيث يراعي حاجات المعركة

وحاجات الناس وآمالهم، ويراعي تطوّرات الوضع السياسيّ السوريّ السوريّ، والسوريّ الإقليميّ الدوليّ؟ أم هو قرارٌ خارجيٌّ يخضع لأهـواء الراعي الدينيّ والمـاليّ وطموحاته بحيث يشارك في إدارة المعركة السورية السورية من باب هواجسه القومية الوطنية الخاصّة التي من ضمنها الحفاظ على نفوذه الإقليميّ في مواجهة متدخّلين إقليميين آخرين في سورية، وبما يتناغم على وقع التفاوض الإيرانيّ الأمريكيّ؟

بالعودة إلى جيش الإسلام و"إستراتيجيته" الجديدة، بـدأ هـذا الجيش بالإعلان عن إستراتيجيته بما يذكّر بأسلوب الحرب النفسية، معلناً أن صواريخه ستطال العاصمة دمشق في تاريخٍ محدّد، طالباً من المدنيين عدم الاقتراب من مراكز النظام. وهو أسلوبٌ يذكّر بأسلوب المقاومة الحمساوية في فلسطين، وبأسلوب حزب الله في جنوب لبنان، تجاه إسرائيل.
وإذا كان جيش الإسلام يستلهم تجربة حماس وحزب الله فهو أمرٌ جيّدٌ من حيث المبدأ، لأنه يشير إلى أن هناك من يبحث عن فتح أفقٍ في العمل العسكريّ غير ما سلف وثبت عدم نجاعته، لكن استلهام أية تجربةٍ، مهما كانت ناجحةً، من غير أقلمتها بحسب ظرف الأرض والحالة السياسية، هو أمرٌ مكتوبٌ له الفشل الأكيد.

فإسرائيل شيءٌ والنظام الأسـديّ شيءٌ آخر، ولبنان شيءٌ وسورية شيءٌ آخـر. نبدأ من كون لبنان وحـزب الله هما، قانونياً -بما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة بحقّ حزب الله بالدفاع عن لبنان ضد إسرائيل- وسياسياً ودبلوماسياً ودعائياً، طرفٌ واحدٌ ضدّ إسرائيل. وثانياً أن لبنان كان متكاتفاً كلياً مع حزب الله، رغم الآراء المختلفة للفرقاء السياسيين وللأحزاب، غير أن الدبلوماسية كانت، إلى حدٍّ بعيدٍ، مساندةً لحزب الله في كلّ حروبه ضدّ إسرائيل. ثالثاً؛ حشدَ حزب الله وإيران، عبر آلةٍ دعائيةٍ عربيةٍ ودوليةٍ، ضد إسرائيل، مظهراً عدالة قتاله ضدّها.

وعدا الفرق بين وحشية كلٍّ من نظام الأسد وإسرائيل، لصالح الأوّل بالطبع، فبذكر ما سبق، مقارنةً مع وضـع جيش الإسـلام في مواجهة قوّات الأسد، سنجد الفارق الهائل، بل التناقض شبه التامّ بين الوضعين. وهو ما يعني خسارة جيش الإسلام لتجربته الجديدة في العمل العسكريّ، لمجمل الأسباب الواردة، وأهمها سببٌ أخيرٌ نذكره هنا، وهو سببٌ جوهريٌّ، مفاده أن جمهور الأرض (دوما والغوطة) التي يدافع عنها جيش الإسلام لا يؤيّد "إستراتيجيته" الجديدة فيما يبدو، كما كان جمهور الأرض (جنوب لبنان) يفعل تأييداً لحزب الله...

وبالعودة إلى العنوان، لا شكّ أن جيش الإسلام ليس من بدأ الحرب الأهلية السورية، فهذا المصطلح كان محلّ خلافٍ بين السوريين حتى وقتٍ قريبٍ، متراوحاً بين استخدام نادرٍ في الكتابات والتصريحات السياسية وبين اعترافٍ مضمرٍ في صفوف كثيرين، لكنه بقي مصطلحاً نادر الاستخدام. ولكن التحوّل الذي دشّنه جيش الإسلام، باستهداف المدنيين علناً وعن سابق إصرارٍ، ربما يدشّن بدايةً معلنةً للحرب الأهلية السورية، ربما للمرّة الأولى منذ أربع سنوات..

كتبت هذه المقالة قبل الحرب الهمجية الأخيرة على دوما من قبل قوّات الغزو الأسديّ.

في مسألة «الأقليات» وصناعة الطائفية

جاد كريم الجباعي*

ثمة سجالٌ حول موقف "الأقليات"؛ يرى بعضهم أنها بقيت في منزلةٍ بين المنزلتين. والسجال غيرُ النقاش والحوار، لأنه ينطلق من مسبقات المتساجلين وتقديراتهم الذاتية، ويعني قولَ الشيء ونقيضه في الوقت نفسه، بغية إفحام الخصم أو إدانته سياسياً وأخلاقياً. إذا كان هناك من يرى أن الأقليات بقيت في منزلةٍ بين المنزلتين، فإن أكثرية المساجلين يتحدّثون عن تحالف الأقليات. وسأناقش هذا الموقف، لأنني لا أعرف من يقول بأنها في منزلةٍ بين المنزلتين وما هي حجّته.

في البداية، علينا أن نتساءل: من هم المتساجلون في هذه المسألة؟ هل هم المسلمون والمسيحيون عامةً، أم السنة والشيعة، أم السنة والعلويون والدروز والإسماعيليون، أم العرب والكرد، عامةً؟ المتساجلون قسمٌ من نخبةٍ سياسيةٍ تدافع عن السلطة وتسوّغ احتكارها، وقسمٌ منها يطالب بالسلطة ويتطلّع إلى احتكارها، ويحتاج أيٌّ منهما إلى عصبيةٍ وعقيدةٍ إبرائيةٍ لتبرير مشروعيتها، وإلى جمهورٍ لا يستطيع مخاطبته إلا بمفرداتٍ ثقافته ومستوى إدراكه، ليقول لهذا الجمهور ما يعرفه الجمهور نفسه ويؤمن بصحّته، فيقع التصديق الضروريّ للتعبئة والحشد والتجييش. هذه الشريحة من الموالين والمعارضين هي من تصنّع الطائفية المذهبية وتورّث العصبيات، وتعتبر الأفراد وسائل وأدواتٍ لتحقيق غاياتها.

يتّصل السجال الدائر حول موقف الأقليات مباشرةً بحكمٍ أيديولوجيٍّ - سياسيٍّ مفاده أن النظام السوري نظامٌ طائفيٌّ، علويٌّ، وسلطته علوية، وأن "الأقليات" متحالفةٌ معها. هذا الحكم كان يقال همساً، ثم صار جهراً. وقد كتبتُ غير مرّةٍ في نقده وتفنيده، لأنه يتغاضى عن البنية التسلطية للنظام، وعن نظام الامتيازات وتسلسل الولاءات، وعن اختراق بنى المجتمع والاحتكار الفعّال لمصادر السلطة والثروة، وعن الظاهرة الجماهيرية، وعن الزبانة السياسية وآليات الاصطفاء والتهميش التي مارستها السلطة ولا تزال تمارسها... وينطلق هذا الحكم من تحديدٍ هوويٍّ، إثنيٍّ ومذهبيٍّ، لكلٍّ من الأكثرية والأقلية / الأقليات، ومن بداهة حقّ الأكثرية العربية السنية في الحكم. هكذا فهم الديمقراطية كثيرون منا، بعضهم من نجوم الثقافة والإعلام.

صناعة الطائفية المذهبية، كصناعة النسيج، تحتاج إلى أسْدية (جمع سداة) ولحمة؛ الأسْدية هي شعور الجماعات بالتمايز والاختلاف، وهذا أمرٌ بدهيٌّ ولا ضير منه ولا شرّ فيه، واللحمة هي السياسة الطائفية المذهبية للسلطة المركزية. فحين تكفّ السلطة المركزية، سلطة الدولة، عن كونها لحمة الطائفية المذهبية، تكف الطائفية المذهبية عن الوجود، بصفتها هويةً ونسقاً لتوليد الكراهية والعنف، ويغدو الاختلاف، من ثمَّ، ثروةً اجتماعيةً وثقافيةً وأخلاقية. وإلى ذلك فإن الطائفية، في سوريا وغيرها، صناعة "نخبة" سياسية لم تصفّ حسابها مع وعيها السابق، ما قبل السياسيّ وما قبل المدنيّ وما قبل الوطنيّ، واصطنعت خطاباً سياسياً - تاريخياً يقول للمخاطَبين ما يعرفونه وما هو مختزنٌ في ذاكرتهم الجمعية، فيقع التصديق التامّ، وهو قوام التعبئة والتجييش وعلّة التعصب. لذلك لم تختلف الأحزاب العقائدية عن العشائر والطوائف المذهبية. ولم يختلف كثيرٌ من المثقفين "العلمانيين" الذين انخرطوا في هذه الأحزاب عن الفقهاء.

لقد كانت هناك تكتلاتٌ طائفيةٌ في حزب البعث منذ تسلّمه الحكم، أشار إليها كثيرٌ من قادته في مذكراتهم، وأشار إليها باتريك سيل ونيكولاوس فاندام وغيرهما، لكن حزب البعث لم يكن حزباً طائفياً، بل قومياً بالمعنى الإيطاليّ والألمانيّ، لأنه استمدّ أيديولوجيته من ثقافة هاتين القوميتين، بصورةٍ أساسية. وحديث "تحالف الأقليات" قديمٌ؛ في عهد "الشباطيين" بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠، كان الحكم يوصف بأنه "عدس مسوِّس"، أي حكم علويين ودروز وإسماعيليين، ثم عادت هذه النغمة مع انحسار الحراك الشبابيّ السلميّ وبروز الجماعات المسلحة بلبوسٍ إسلامويٍّ، وقد عدَّها بعضنا "ذراع الثورة العسكريّ". ولي قراءةٌ مختلفةٌ في مسألة الثورة

والحرب لا يتّسع المجال لبسطها، فرّقتُ فيها بين إرادة الحرية وإرادة السلطة (راجع: المجتمع الموازي، مجلة عمران، العدد السابع، ٢٠١٤).

أفترض أن مقولة الأكثرية والأقليات مقولةٌ أيديولوجيةٌ - سياسيةٌ، في أيّ مجتمع، يتبنّاها من يعتقدون أن العرق و / أو الدين أو المذهب أو العقيدة العلمانية هوية، وأن الجماعة العرقية أو المذهبية أو العقائدية بنيةٌ متجانسة. وهؤلاء شريحةٌ من الإنتلجنتسيا، كما تقدَّم، لا نستطيع تقدير نسبتها، ويبدو أنها غير قليلة. المولودون من هؤلاء في أسرٍ عربيةٍ سنّيةٍ، في سوريا، يعتقدون أن العرب السنّة مثال ما "يجب" أن تكون عليه الأمة، والمجتمع والشعب، وأن الوطن وطن العرب السنّة والدولة دولتهم. ومن ثمَّ فإنّ غير العرب وغير المسلمين السنّة أقليات، أقلّ قيمةً وأدنى منزلة، وأمرهم في يد "الأكثرية"، بوصفهم إما ذميين وإما ضالين وإما غرباء وإما مواطنين من الدرجة الثانية ومشكوكاً في ولائهم، في أحسن الأحوال. تعبّر عن ذلك أيديولوجية الإسلام السياسيّ، المنظّم، كالأخوان المسلمين، وغير المنظّم، وهذا الأخير يتزيَّا بزيٍّ "ديمقراطيٍّ". فالمسألة لا تتعلق بالإسلام والإيمان، ولا بالوجود التاريخيّ لجماعاتٍ إثنيةٍ ودينيةٍ ومذهبيةٍ مختلفة، بل تتعلق بأيديولوجية السلطة والسلطة المضادة. فمن غير الواقعيّ أن نتحدث عن كتلٍ متجانسةٍ، كالمسلمين والمسيحيين والسنّة والشيعة والعلويين والدروز والإسماعيليين، أو الكرد والآثوريين وغيرهم ونحكم فيها أو لها أو عليها، أياً كانت معايير الحكم.

مقولة الأقليات مقولةٌ ذات دلالةٍ تحقيريةٍ، لم يجرِ فحصُها ونقدُها، وهي جزءٌ من ثقافة الاستعمار. وإستراتيجية "حماية الأقليات" إستراتيجيةٌ استعماريةٌ تُلقَى مسؤوليتُها على "الأقليات". ومقولة "تحالف الأقليات" الشائعة اليوم والتي يطلقها بعضنا، بلا تبصّرٍ، تنبع من وعيٍ أو لاوعيٍ عصبويٍّ، وتنطوي على أمرين: أولهما تخوين "الأقليات" أو تكفيرها، والثاني تهديدها، مما يزيد من توجّس الجماعات غير العربية وغير السنّية، ويضاعف مخاوفها.

لعلّ الخروج من هذه الالتباسات مرهونٌ باستقلال الثقافة عن السياسة واستقلال الفكر عن الأيديولوجيا أولاً، ونزع الطابع الأيديولوجيّ عن السياسة ثانياً. فلا توجد الطائفية المذهبية، ولا يتحوّل مجرّد وجود جماعاتٍ مختلفةٍ إثنياً ودينياً ومذهبياً إلى معضلةٍ سياسيةٍ ومصدرٍ للنزاع، أو غطاءٍ لأسبابه الفعلية، إلا حيث تكون السياسة أيديولوجيا والأيديولوجيا سياسةً.

أخيراً، يجب الاعتراف بأن للأفراد والجماعات حقوقاً متساويةً في تحديد خياراتهم أو اتخاذ هذا الموقف أو ذاك، كالمعارضة أو الموالاة، وفق ما يعتقدون أنه خيرٌ لهم، حقيقةً أو توهّماً. من دون هذا الاعتراف الضروريّ لا يمكن إطلاق نقاشٍ عامٍّ حول المسائل الوطنية، نحن أحوج ما نكون إليه. وإلا كيف يمكن إنتاج فضاءٍ عامٍّ وإدراك المصلحة العامة المشتركة، التي لا تنفي المصالح الخاصّة للأفراد والجماعات؟

الأكثرية والأقليات جماعاتٌ ثقافيةٌ لا تتحوّل ثقافاتها إلى غطاءٍ للتعارضات الاجتماعية السياسية والنزاعات على السلطة والثروة ومصادر القوة وعوامل ذاتيةٍ لهذه وتلك إلا حين يتراجع البعد الإنسانيّ والعقلانيّ في ثقافة هذه الجماعات، وحين تمنح "الأكثرية" ثقافتها طابعاً معيارياً، تعيّن به حدود الأمة والدولة ومعنى الشرعية والسيادة.

(٩٩) بالمئة من المعتقلين في سجون النظام السوريّ ليسوا ناشطين سياسيين

مجلة (صوَر) تجري لقاءً مع الدكتور جلال نوفل

حاوره: كمال شيخو

الدكتور جلال نوفل: من مواليد دمشق ١٩٦٣. اختصاصيٌّ في الطبّ النفسيّ. كان يعمل في فرق الدعم النفسيّ في الهلال الأحمر بدمشق. معارضٌ سياسيٌّ يساريٌّ. اعتقل في ثمانينات القرن الماضي لمدّةٍ تقارب التسع سنواتٍ، على خلفية انتمائه لحزب العمل الشيوعيّ المعارض.

واعتقل في الشهر الخامس من عام ٢٠١١، مع عددٍ من الناشطين والناشطات، خلال مشاركتهم في مظاهرة عرنوس وسط دمشق. ثم أعيد اعتقاله من مقرّ عمله في مستوصف الهلال الأحمر في الميسات، لمدّة شهرين ونصف. كما تعرّض للاعتقال للمرّة الثالثة في بداية كانون الثاني ٢٠١٤، ليُخلى سبيله بعد ستة أشهرٍ. إلا أنه، وبعد حوالي شهرٍ من ذلك، تعرّض للاعتقال مجدّداً، ليقضي مدّة شهرٍ ونصفٍ في أقبية المعتقلات.

بعد خروج المظاهرات في سوريا، أواسط شهر آذار/مارس عام ٢٠١١، استخدم النظام العنف المفرط لقمع حركة الاحتجاجات المناهضة. وقتئذ تأسّست مشافٍ ميدانيةٌ في بعض المناطق المعارضة الساخنة في العاصمة السورية دمشق. لو تحدّثنا بدايةً عن هذه التجربة.

«العنف المفرط» كان الرصاص في مواجهة المتظاهرين السلميّين، ومنع معالجة ضحاياه في المشافي التابعة للدولة، وتسليمهم للأمن أو تصفيتهم عند وصولهم إلى هذه المشافي (عديدٌ من الحوادث نُشرت في حينها). مما استدعى هبّة الأطباء للتعامل مع الجرحى بما يفرضه عليهم واجبهم المهنيّ، فكانوا يعالجونهم في بيوتٍ أو في عياداتهم الخاصّة، بالمتاح لديهم.

لكن الأطباء والمسعفين واجهوا حالاتٍ صعبةً، إضافةً إلى عدم كفاية الأدوات. كما كان يتعذّر وصول مساندةٍ طبيةٍ للأطباء العاملين في أحيائهم بسبب حصار قوّات السلطة للمنطقة المحتجّة بعد قمع المظاهرات، لترك جرحاها لمصيرٍ أسوأ؛ مما دفع الأطباء إلى بذل محاولاتٍ لتنظيم جهودهم لحماية المتظاهرين والسكان، فشكّلوا عدّة مجموعات: «أطباء لأجل الوطن، تنسيقية أطباء دمشق، اتحاد الأطباء الأحرار، الهيئة الطبية السورية»، وغيرها.

ولتطوير العمل الميدانيّ بظروف عملٍ أفضل وأكثر سلامةً للمسعفين والأطباء والمصابين، مع توسّع رقعة الاحتجاجات وتزايد أعداد المصابين برصاص السلطة، صارت المشافي الميدانية ضرورةً؛ فتمّ تأسيس أوّل مشفىً ميدانيٍّ في حيّ برزة، ثم في القدم. وتوافرت فيهما تجهيزاتٌ طبيةٌ وفنيةٌ جيدةٌ (غرف عملياتٍ، وإجراءات تعقيم، وعنايةٌ لاحقةٌ لائقةٌ بالمواطنين). وتمّ إنقاذ حياة العديد من المصابين فيهما، وكسبا ثقة الناس، وعزّزا قدرتهم على المقاومة. وهو ما أمّن حماية الأهالي لهما.

إلا أن النظام لم يقف مكتوف الأيدي، فقتل الكثير من الأطباء والمسعفين -حتى من منظمة الهلال الأحمر العربيّ السوريّ، التابعة له- سعياً إلى تدمير قدرات المجتمع على الصمود في مواجهة قمعه. كما نهب ودمّر مراكز الإسعاف والنقاط الطبية والمشافي الميدانية، ومن ضمنها المشفيين المذكورين لتنسيقية أطباء دمشق، بعد عدّة شهورٍ من إنشائهما، وأقفل بعض نقاط الهلال الأحمر القريبة من الأحياء المتمرّدة.

فيما بعد، أسّستَ فريقاً تطوّعياً لتدريب الكوادر الطبّية والمتطوّعين، ومرّنتهم على الدعم النفسيّ الاجتماعيّ في الأزمات. لماذا أعطيت هذا الجانب أولويةً؟ وكيف كانت قابلية الكوادر وفعاليتها في المجتمعات المحلية المستهدفة؟

شهدنا هبّة عملٍ تطوعيٍّ لم تعرف له سوريا المعاصرة مثيلاً، لنجدة الناجين والنازحين من المناطق التي استهدفها النظام. وفي ظلّ غياب ثقافة وآليات العمل التطوّعيّ في مجتمعنا، شابت عملية إغاثة المتضرّرين والناجين عيوبٌ، رغم نواياها الرائعة وجهود المتطوّعين الجبارة. فقد كانت آليات عملها تنهك المتطوّعين ولا تأخذ بعين الاعتبار تمكين الناجين من التعافي واستعادة القوى، مما يضيّع الغاية الأساسية من الهبّة التطوعية للإغاثة.

ولأنني كنت أعمل في فريقٍ للدعم النفسيّ للاجئين العراقيين، ومدرِّباً للعاملين في مجال الدعم النفسيّ الاجتماعيّ في الأزمات، ناقشتُ مع المتطوّعين في منظمات المجتمع المدنيّ

والهلال الأحمر مشاكل العمل التطوّعيّ، فتبيّنتْ لنا الحاجة إلى تدريب منهجيٍّ لهم يمكّنهم من رفع كفاءاتهم ولصون كرامة المتضرّرين معاً؛ فأسهمتُ، مع بعض الزملاء الذين يشاركوني نفس المؤهّلات والأهداف، في تدريب المتطوّعين، متنقلين بين مناطق ومراكز إيواءٍ متعدّدةٍ في دمشق وريفها وخارجها أحياناً.

وبذلك أسهمنا بالفعل في تحسين العمل الإغاثيّ، وحماية كرامة مواطنينا، وإدارة كيفية التعامل مع الأزمة الاجتماعية لتطوير فرصة نهوض المجتمع المحليّ لتقديم الدعم للمتضرّرين منه، وتأهيل كوادر تسرّع في تعافي البلد في كلّ مرحلة.

ما هي الانعكاسات النفسية لثقافة الحرب على المجتمع السوريّ، بعد أن طال الصراع ودخل عامه الخامس؟ برأيك من هي أكثر شريحةٍ متضرّرةٍ من هذه الحرب الطاحنة في أرجاء البلاد؟

أفقدت الحرب السوريين جميعاً الشعور بالأمان بأبعاده الشخصية والاجتماعية، فتطوّرت اضطرابات قلقٍ وتوترٍ عند كلّ الأعمار، وخاصةً الأطفال. وهذا يتجلّى لديهم بتدهورٍ دراسيٍّ، وتغيّر الاهتمامات الطفولية، وبروز سلوكياتٍ وألعابٍ عنيفةٍ أو مرتبطةٍ بالحرب كرغبات الانتقام، واستقطابٍ فكريٍّ، وتشدّدٍ عقائديٍّ عند المراهقين، وتهدّم علاقاتٍ على أسس تغيّر القيم والمعتقدات. كما يشعر الكثير من الناس بالعجز عن القيام بما ينهي أزمة البلد المتفاقمة. والعجز جذرٌ عميقٌ لتطوّر الاكتئاب، وهو ما نلاحظه خاصّةً عند الآباء وكبار السنّ، الذين لا يملكون مصادر رزقٍ كافيةً ولا آمالاً واضحةً لإعادة بناء ما فقدوه.

وكان واضحاً تزايد العنف الأسريّ كأحد مظاهر التوتر والغيظ المكتوم، لعدم قدرة الناس على توجيه غضبهم وجهته الحقيقية. كما ازداد تعاطي المواد المخدّرة والكحول، خاصةً بين الشباب.

أما العواقب والآثار بعيدة المدى فحتّى الآن نفتقد القدرة على التنبؤ بها، ولا نعدّ العدّة اللازمة لمواجهتها. أما أشد الفئات تضرّراً برأيي فهم الأطفال، يأتي بعدهم المعتقلون وأهاليهم، ومن ثمّ الفارّون من بيوتهم أو من دُمّرت أحياؤهم ومدنهم وموارد رزقهم، والنساء المعنّفات، وأهالي الشهداء.

قلتَ في مقابلة لك «إن ٩٩٪ من المعتقلين في السجون السورية ليسوا ناشطين سياسيين؛ إنما اعتقلوا بسبب انتماءاتهم للمناطق الساخنة». كيف كانت تؤخذ الاعترافات منهم؟

بدايةً، أفضّل تسميتهم «رهائن الشعب» لتخويفه وإرهابه. والواقع أن ما يجبرهم الجلادون على تقديمه ليس الاعتراف، بل التوقيع على أوراقٍ تدينهم بحمل سلاحٍ أو بأعمالٍ إرهابيةٍ، فيضطّرون -بسبب بطش وسائل التعذيب، وربما قتل معتقلٍ أمامهم- إلى التوقيع على ما يطلبه الجلاد. مثلاً: ٤ أطفالٍ بعمر ١٣-١٥ سنةً من بساتين الرازي اعترفوا بحمل واستخدام البنادق، واثنان منهم لا يمتلكان قوّةً بدنيةً لفعل ذلك. وكذلك اعترف رجلٌ بعمر ٧٤ سنة، ضعيف البنية، من ريف سلمية، بحمل السلاح. كلّ ذلك بفضل الشبح والصعق الكهربائيّ والجلد بالأنابيب البلاستيكية والعصيّ.

شاهدتُ موت ٣ أشخاصٍ تحت التعذيب، و١٢ شخصاً في الغرفة «الجماعية» التي كنت معتقلاً فيها في الفرع ٢١٥ خلال شهر. وكانت السيارة التي ترحّل الموتى في هذا الفرع تنقل من ١١ إلى ١٥ جثةً يومياً خلال المدّة التي قضيتها فيه. ويمكن القياس، بنسبٍ مختلفةٍ، للموت اليوميّ في كلّ فروع الأمن.

ما هي أكثر المشاهد التي تتذكّرها من خلال عملك كطبيبٍ منذ بداية الأزمة؟ لو تروي لنا بعضاً منها.

تخطر ببالي الآن امرأةٌ كانت تعاني غصّةً تشعر معها بالاختناق وتمنعها من مواصلة كلامها، مع بكاءٍ مخنوقٍ، عندما كانت تتحدّث عن محاولة التعرّف على جثة زوجها، بين جثثٍ احترقت عندما قام عصابات الشبّيحة وجيش السلطة بحرق بيتها في جديدة الفضل، فيما عرف بمجزرة الفضل. ولا أنسى شاباً عمره حوالي ١٨ سنةً، أصيب بطلقٍ ناريٍّ في عموده الفقريّ، أثناء إطلاق جيش السلطة النار على متظاهرين في القزّاز بدمشق، أدّى إلى شلل طرفيه السفليين ومصرّاته. كان يرفض الطعام، ويحاول التخلّص من الأدوات التي تسرّب له المصل المغذّي وريدياً، ويشتم من يتعامل معه من أهله ومن الممرّضين والأطباء، ويرفض أخذ أيّ علاج. وعندما سألته ماذا يرغب أن أساعده حالياً أجاب: «أنْ أموت».

مدنٌ سوريةٌ بين أنياب الحرب
جَرَمانا الرازحةُ تحت حصارين

جورجيت حنا

كنا قد توقفنا في تحقيقنا الأول عند مدينة السويداء، محاولة منّا أنْ نُطلعَ القارئَ بحيادٍ تام على مجريات الحدث اليومي في مدنٍ قلّما سُلطَ عليها الضوء منذُ اندلاعِ الحرب على الأرضِ السورية، أمّا اليوم ـ وفي تحقيقنا هذا ـ سنتوقفُ عندَ مدينةٍ أخرى، مدينةٍ تحملُ من المعاناةِ والألمِ والغرابة ما يستوقفُ لبّ القارئِ وعقلَهُ معاً.

كنا قد توقفنا في تحقيقنا الأول عند مدينة السويداء، محاولةً منّا أنْ نُطلعَ القارئَ، بحيادٍ تامٍّ، على مجريات الحدث اليوميّ في مدنٍ قلّما سُلّطَ عليها الضوء منذُ اندلاع الحرب على الأرضِ السورية. أمّا اليوم -في تحقيقنا هذا- فسنتوقفُ عندَ مدينةٍ أخرى، مدينةٍ تحملُ من المعاناة والألم والغرابة ما يستوقفُ لبّ القارئِ وعقلَهُ معاً.

مدينةُ جرمانا

تبتعدُ مدينة جرمانا مسافة أربعة كيلومترات جنوب شرق العاصمة دمشق، في قلب سهلٍ زراعيٍّ يعدّ امتداداً طبيعيّاً لغوطتها الشرقية، ما جعلها جزءاً لا يتجزّأ من الريف الدمشقيّ الذي رزح تحتَ أوزار الحرب الثقيلة. وتعدّ جرمانا أكثر المدن السورية غنىً وتنوّعاً ديمغرافيّاً، إذ يقطنها مختلف السوريين بكافة مذاهبهم وانتماءاتهم الطائفية، من دروزٍ ومسيحيينَ وعلويينَ وسنّة.

جرمانا في بداية الحرب

لم تشهد المدينة كغيرها من مدنِ الغوطة حراكاً شعبيّاً مباشراً مناوئاً للسلطة الحاكمة، مما أبعدها مؤقتاً عن مشهد الموتِ السوريّ. إلا أنّ هذه السلامة المفترضة لم تدم طويلاً، فسرعانَ ما تحوّل حلمُ الطمأنينة إلى واقعٍ أسود تقوده مصالح الحرب وزعاماتها، واقعٍ فرضَ نفسه أولاً مع حركاتِ النزوحِ الجماعيةِ التي قصدت المدينة من كافة المدن السورية وضواحيها، سيّما غوطتي دمشق، ما جعلَ الأهـالي يسارعونَ إلى الاشتغال في أعمالِ الإغاثةِ الإنسانية عن طريقِ جمعيّاتٍ صغيرةٍ أسّسها شبّانٌ معارضون خارج قبضةِ السلطةِ ووصاياها، الأمر الذي أثارَ حفيظةَ السلطة الممثلة بفروعِ الأمـن واللجانِ الشعبيةِ ولجانِ الدفاعِ الوطنيّ المنتشرة بكثافةٍ في كافة شوارعِ المدينةِ الرئيسية، لتنفّذَ السلطة بدورها موجةَ اعتقالاتٍ عشوائيةً نالت كلَّ من سوّلت له إنسانيته القيامَ بعملٍ إغاثيٍّ بتقديم الغذاء أو الكساء أو المسكن لسوريينَ تعرّضوا لأقسى أنـواعِ البطشِ والتغريبِ والتهجير. وانتهى الأمر ببعض معتقلي جرمانا إلى الموت تحتَ التعذيب!

وهذا ما أكّده (غ. ق)، أحد سكان جرمانا، حـينَ صرح لمجلتنا: "مـع تزايد عمليات النزوح الجماعيّ، خاصةً من ريفِ دمشق، غصّت شـوارع وحدائق المدينة بالعائلاتِ التي لا مأوى لها أو حتى مأكل. فسارعتُ، مع مجموعةٍ من الشبّانِ والفتيات، إلى تأمين ما نستطيع من مسكنٍ بالدرجةِ الأولى، ومن ثمّ قمنا بتنظيم عملٍ إغاثيٍّ لتوصيل معوناتٍ غذائيةٍ دوريةٍ للعائلاتِ آنفةِ الذكر. ما أدّى نهايةً إلى اعتقالي شهوراً ثلاثةً في فرعِ أمن الدولة التابع للمدينة، تعرّضت خلالها لكافة أشكالِ التعذيبِ الجسديّ والنفسيّ، بتهمةِ التآمر على أمن الدولة والإخلال به!".

ولن يقفَ الأمرُ عند هذا الحدّ المتواضع من الألم؛ فمعَ اشتدادِ وتيرة الحرب بين جيش النظام السوريّ والمعارضة المسلحة، تعرّضت جرمانا لوابلٍ من قذائفِ الهاون والقذائف الصاروخية التي بلغ عددها، حسب ما أكّد

سكان المدينة، ما يقاربُ الـ/٦٠٠٠/ قذيفة، راحَ ضحيتها العشرات من المدنيين. وعند سؤالنا عن المسؤول المباشر الذي يقف خلف استهداف المدينة بالقذائف والصواريخ يقول (ط، ك): "لا نملك دليلاً واضحاً يدين المعارضة السورية باستهدافنا، إلا أننا نميلُ إلى اتهام السلطة الحاكمة الممثلة بالجيش السوريّ، إمعاناً منه في بثّ التفرقة بين سكان الوطن الواحد، سيما بعد اكتظاظ المدينة بالنازحين. لكنّ هذا لا ينفي التهمة عن بعض المتشدّدين في المعارضة المسلحة".

السيارات المفخّخة وجحيمٌ آخر من الرعب

يوماً بعدَ يوم يزداد المشهد السوريّ إغراقاً في العنف والدموية. أسبابٌ كثيرةٌ للموت ربما كانَ أكثرها قسوةً السيارات المفخّخة التي زرعها قتلةٌ محترفون في البلدات والأحياء جميعاً. فكانَت لجرمانا، المدينة المحايدة -إن صحّ القول- الحصّة الأكبر من آلة القتل الجماعية تلك.

تبدأ فصول الحكاية باستهداف عسكريين أو متطوّعين في لجانِ الدفاع الوطنيّ يتبعونَ مباشرةً لفصائل السلطةِ الحاكمة وجيشها، فقد قام بعض عناصر المعارضة المسلحة بزرع قنابل صغيرةٍ في سياراتٍ تابعةٍ لهؤلاء، لتنفجرَ السيارة بعدَ وقتٍ قصيرٍ من قيادة الشخص المستهدف لها. تكرّرت هذه العملية مرّاتٍ عدّةً، إلا أنها لم تُثر الكثير من السخط لدى أهالي جرمانا، مستأنسينَ بالقول: "هي ضريبة الإذعانِ للسلطة". الأمر الذي استعجلَ رجالات الدين لدى طائفة الدروز الموحّدين -التي تشكّل غالبية سكان المدينة- إلى النأي بالنفس من خلالِ معروضٍ أوّل حرّموا به الصلاة الجنائزية على أيّ شابٍّ أو عسكريٍّ يُقتل خارج حدود البلدة، مشيرين بذلك إلى ضرورة عدم انخراط شبّان المدينة في حرب النظام، وخاصّةً المعارك التي تقودها الدولة في البلداتِ والريف الدمشقيّ، ليدرأوا بذلك أيضاً خطرَ الانقسام أو نار الفتنة بينَ أهالي الغوطةِ الواحدة. فيسارع النظام، كنتيجةٍ حتميةٍ، إثر التصريح أعلاه، بتجنيد شبّانٍ من خارجِ جرمانا، ينتمون بأغلبيتهم إلى اعتقاداتٍ دينيةٍ توافق ما تذهب إليه السلطة في حربها، فأتى بجنودٍ من (حزب الله) اللبنانيّ وآخرين من لواء (أبو الفضل العباس) العراقيّ، إضافةً إلى شبّانٍ سوريين من مناطق السيدة زينب والمخيّمات الفلسطينية المحاذية، ليجنّدهم أخيراً في حربه، من جهة، وليطبق الخناق الأمنيّ على مدينةِ جرمانا، من جهة أخرى.

ومع تسارع الأحـداث بدأ فصلٌ آخر من التفجيرات، لكنه أشد وطأةً وقسوة، حين بدأت أيادٍ مجهولةٌ بوضع سياراتٍ تحملُ عشرات الكيلوغرامات من المـوادّ المتفجرة بين المدنيين دونَ هدفٍ واضحٍ للفعل سوى الإمعانِ في القتل، مزهقةً مئات الأرواح والأجساد. وكان أكثر تلكَ التفجيرات فتكاً "تفجير ساحة الرئيس"، كما يسميه أهالي المدينة. يقول (ح، ع) لفريق عمل مجلتنا: "الأمر أسوأ من أيّ وصف. كانت كارثةً بشريةً بكلّ ما تحمله الكلمة من ألم. ففي تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ استيقظت المدينة على صوت انفجارٍ هائلٍ تمام الساعة السادسة والنصف صباحاً، ليهرع سكانها إلى مكان الحادث علهم ينقذونَ من يمكن إنـقـاذه. كانت الحصيلة الأولى للتفجير أربعة شهداء فقط. لكنّ الذي حصل لم يكن في حسبان أحد، فما أن بدأنا بنقل الجثث والجرحى حتى اقتربت سيارةٌ سوداء من ماركة (مرسيدس) لتقف بين المسعفين الذين يُقدّر عددهم بالمئات، ويترجّل منها شابان بعد فتح أبوابها الأربعة، فيظن الجميع أنها كغيرها أتت للإسعاف! ولكن، وبعد ابتعاد الشابين مسافةَ عشر دقائق عن المكان، دوّى صوتٌ هائل، إذ انفجرت السيارة عينها مخلفةً أشلاء العشرات. كنتُ لحظتها أقوم بإسعاف جريح على بعدِ سبعين متراً تقريباً من الانفجارِ الكارثة، لأنجو بعد أن رأيت عشرات الأجساد الأخرى تحترق في الهواء".

ولدى سؤالنا عن أعداد القتلى في التفجير المذكور، وعن الجهة التي تقف وراء هذه الجريمة، يجيب (ح، ع): "بلغ عدد الشهداء

ما يقارب المائة، إلا أنّ أشلاء كثيرةً لم تُعرف هوية أصحابها حتى هذه اللحظة. أما عن الجهة المسؤولة عن هذا فالأمر لا يتعدّى احتمالين، إما المعارضة المتشدّدة المتمثلة بجبهة النصرة وبتنظيم الدولة المُكنّى بـــ(داعـش)، أو أجهزة الأمـن السورية، مستفيدةً بذلك من حالة الذعر والفوضى بين الأهالي، من جهةٍ، ومن بثّ روح الكراهية تجاه الحراك الذي يعمّ أنحاء الدولة، من جهةٍ أخرى".

وقد استمرّت أعمالُ التفجير تلك، والتي غابت عنها الصفة الانتحارية -كما أكّد شهود عيانٍ لمجلتنا- لعامين متتالين، حصدت خلالهما مئات أرواح المدنيين.

جرمانا بينَ حصارين

معَ تفاقم الصراع بين الأطراف المتناحرة وقع سكان المدينة في كمّاشة الحرب الدائرة، المتمثلة بالخوف: أولاً من موجة الاعتقالات التعسّفية والخطف والابتزاز، وثانياً من دخول مسلحي المعارضة "المتشدّدة" إلى مدنٍ وبلداتٍ لا تفصلها سوى أمتارٌ قليلةٌ عن المدينة، كبلدات المليحة وبيت سحم والدخانية. ذلك الخوف المدعوم دائماً بدعاية السلطة وإعلامها عن طغيان تلك الجماعات وارتكابها أبشع الجرائم بحقّ المدنيين، ليجد السكان أنفسهم فريسةً سهلةً لطرفي النزاع، فحار أهلها في اتخاذ موقفٍ معتدلٍ ربما يقيهم الموتَ أو الفقد. ومع اقتراب المعارضة المسلحة من المدينة، لا سيما بعد دخولها بلدة الدخانية، اشتدّت قبضة النظام الأمنية على جرمانا، وبالتالي ازدادت موجة اعتقال الناشطين والحقوقيين، تزامناً مع سقوط المزيد من القتلى جرّاء القصفِ المتواصل بقذائف الهاون والصواريخ محلية الصنع على أحياء المدينة.

غضبٌ وربما حرب

مع الانتشار الأمنيّ والعسكريّ غير المسبوق في شـوارع المدينة، وجد الأهـالي أنفسهم يرزحون تحتَ نوعٍ آخر من الاحتلال. ومما زاد الأمـور تعقيداً تمادي هذه القوات في التعرّض للسكان، متجاوزةً بذلك جميعَ القوانين والأنظمة، ما أدّى إلى احتكاكاتٍ مباشرةٍ بينَ الأهالي والمسلحين العسكريين، كان آخرها، كما أدلى (ي، ب) لمجلتنا:

"رفضَ عددٌ من عناصر الفرقة الرابعة، التابعة للجيش السوريّ، دفع ثمن الطعام الذي أكلوه في مطعمٍ يطل على حيّ (الخضر)، فقام صاحب المطعم بطردهم، ليعودوا مجدّداً ويطلقوا النار على المطعم المذكور مخلّفين بذلكَ قتيلاً وأربعة جرحى! الأمر الذي دعا السلطات إلى سحب معظم قوّاتها، بشكلٍ مؤقتٍ، تحسّباً لنارٍ قد تتّقدُ شرارتها".

وحتى اللحظة ما زالت المدينة التي تعاني الحصارين. المدينة التي شرّعـت أبوابها للنازحين والمهجّرين، تنتظر، كغيرها من المدن السورية، رحيلَ الموتِ والقاتل.

هل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عاجزةٌ أمام النظام؟

سامي الحلبي

في ظلّ الصراع العسكريّ بين قوّات النظام والمعارضة، من واجب منظمات المجتمع المدنيّ أن تسهم في لعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة، من أجل تحييد المدنيين عن الصراعات. ومن واجبها تأمين حلولٍ للمسائل المعاشية والحياتية للفئات الأشدّ ضعفاً في المجتمع.

يقول كثيرون إنّ هذا الكلام نظريٌّ، وإنه ضربٌ من المستحيل في الصراعات المسلحة،

وفي سوريا على وجه التحديد؛ فسياسة النظام، التي واصلت منع جميع منظمات المجتمع المدنيّ، أو حتى أيّ تجمع بشريٍّ مؤلّف من عشرة أشخاص، من التدخّل في مثل هذه المسائل، جعلت دور المنظمات محدوداً، وجعلت نشاطاتها مرهونةً بموافقة النظام وبسياساته تجاه كلّ منطقةٍ جغرافيةٍ في سوريا.

تلعب منظمة الهلال الأحمر العربيّ السوريّ، وبدعمٍ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية الأخرى، دوراً إيجابياً في بعض المناطق، كما تعطّل أجهزة النظام الأمنية دورها في مناطق أخرى. مع ملاحظة أن نشاطات الهلال الأحمر مرهونةٌ بسياسة النظام العسكرية تجاه المدينة أو المحافظة.

يتحدّث متطوّعٌ بفرع حلب للهلال الأحمر، تجنّب ذكر اسمه للدواعي الأمنية، لمجلة "صور": "عندما يستمرّ انقطاع الكهرباء لعدّة أيام في المدينة تتوقّف محطّات ضخّ المياه عن العمل. هناك مولداتٌ بديلةٌ تعمل بالديزل. لا يقدّم النظام المحروقات، لأن هذه المحطّات تخدم مناطق سيطرته ومناطق سيطرة قوّات المعارضة، ولذلك نقوم نحن بشراء الديزل. لكن الوصول إلى الأماكن الساخنة يستغرق وقتاً طويلاً، لا بسبب تقصيرنا، ولكن بسبب روتين النظام وعرقلته لعملنا. فمثلاً، يتطلّب إيصال المحروقات إلى مؤسسة المياه بين حيّي الميدان وسليمان الحلبي اتصالاتٍ مع اللجنة الأمنية التابعة للنظام. وعلينا تحمّل كلامهم واتهاماتهم لنا بأننا ندعم الإرهابيين. ثم علينا الاتصال مع قوّات المعارضة، والتي تبدو أكثر مرونةً معنا من النظام. بعد ذلك علينا الاتفاق على وقف إطلاق نارٍ في المنطقة التي نريد الوصول إليها. كلّ ذلك يأخذ منّا كثيراً من الوقت".

ويضيف المتطوّع: "نبذل قصارى جهدنا، رغم كلّ الظروف القاسية والمخاطر. تخيّل أننا، حتى ندخل كميةً من الكلور لتعقيم مياه الشرب إلى مؤسسة المياه في الميدان، نحتاج إلى حوالي ١٥ يوماً على أقلّ تقدير!"

ويتابع المتطوّع ذاته: "هناك حرّيةٌ يعطينا النظام إياها للعمل في حلب، مقارنةً بالمناطق الأخرى".

في محافظتي طرطوس واللاذقية تختلف السياسات العامة للعمل. ويتحدث متطوّعٌ بفرع الهلال الأحمر باللاذقية لمجلة "صور": "هناك أمرٌ مباشرٌ من رئيس المنظمة، عبد الرحمن العطار، بعدم إمكانية التدخّل في المناطق الثائرة من محافظة اللاذقية".

ويضيف المتطوّع: "يعاني ريف اللاذقية، الواقع تحت سيطرة قوّات المعارضة، انقطاعاً مستمرّاً في الكهرباء والمياه منذ أكثر من عامين. ولا يستطيع أيّ أحدٍ التدخل في الأمر، فهو مرتبطٌ مباشرةً بالقصر الجمهوريّ. ولا يستطيع أحدٌ حتى ذكر الأمر أو مناقشته في اجتماعاتنا ضمن فرع الهلال الأحمر".

ويشير المتطوّع إلى أن "الكثير من المسؤولين عن الفرع في اللاذقية، والمتطوّعين، هم من الموالين للنظام، وبعضهم يصل إلى درجة التشبيح الكلاميّ. للأسف، هم بعيدون كلّ البعد عن مبادئ المنظمة".

ويتابع المتطوّع كلامه بحسرة: "قد يكون الأمر خارجاً عن سيطرة المنظمة وقيادتها، ولكن أين دور المنظمات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؟ ألا يستطيعون مطالبة المجتمع الدوليّ بالضغط على النظام للسماح لهم بحرّية العمل في جميع مناطق سوريا؟ أم أنهم شركاء، بصمتهم، في قتل الشعب السوريّ؟".

عدسة: عبد الكريم عنكير - ريف حماة

عدسة: بيمان حسن - حلب

عدسة: عمر خليل

عمر خليل - مخيم عابدين - ريف حماة

أزمة المياه في سوريا
شبح قديم تفاقمه الحرب

أزمة المياه تضفي لوناً جديداً على معاناة السوريين

المياه في سوريا، أزمةٌ قديمةٌ تتفاقم دمارٌ في البنية التحتية وخططٌ مستقبلية

إعداد وكتابة : جورج. ك. ميالة

أزمة المياه تضفي لوناً جديداً على معاناة السوريين

لا تقتصر معاناة المدنيين في سوريا على القصف اليوميّ الذي يتعرّضون له من قوّات النظام، بل تمتدّ إلى صعوباتٍ تصل حدّ العجز على تأمين المتطلبات الأساسية للحياة، كالطعام والشراب والصحّة والتعليم، وتفاقم مشكلة قلّة المياه وصعوبة الحصول عليها. كلّ هذا بسبب الأزمة الإنسانية المفتوحة، وإن كانت على درجاتٍ متفاوتةٍ، وتختلف بين مناطق سيطرة المعارضة ومناطق النظام.

الكهرباء المفقودة شرطٌ للمياه

يرتبط وصول مياه الشرب إلى منازل الحلبيين بوجود الكهرباء، فمعظم البيوت بحاجةٍ إلى مضخّاتٍ تعمل على سحب المياه إلى الخزّانات المنزلية.

تقول السيدة أم عمر، من حيّ الميدان بحلب، لمجلة «صور»: «بيتي في الطابق الخامس. والماء لا يصل إلينا بدون الكهرباء. والكهرباء الحكومية مقطوعةٌ بشكلٍ متواصل، تأتي كلّ ثلاثة أيام حوالي ساعتين وتغيب أحياناً أسبوعاً كاملاً. وعندما تأتي تكون المياه مقطوعةً، فهي تزورنا ساعتين كلّ أسبوع. والكهرباء الخاصّة (الأمبيرات) لا تصل إلى شارع بيتنا. يومياً يذهب ابني عمر إلى جامع الميدان ليأتي من هناك بمياه الشرب».

وتضيف: «عندما تصل المياه الحكومية إلى المنازل نشغّل المولدة لسحب المياه وتخزينها. يكلفنا تشغيل المولدة لمدة ٤ ساعاتٍ ٤٠٠ ليرةٍ سورية».

وتختم أم عمر كلامها بحسرة: «تخيّل يا ابني؛ بـ ٢٠١٥ والناس وصلوا عالقمر من خمسين سنة، مندفع مشان نعبّي شوية ميّ للشرب. نحنا من وين بدنا نجيب مصرات!!».

أما صلاح سكر، المقيم في منطقة الإسماعيلية الواقعة تحت سيطرة النظام أيضاً، فيقول للمجلة: «أمشي يومياً حوالي ٤ كم ذهاباً وإياباً لجامع أبو بكر الصديق في الجميلية لتعبئة مياه الشرب. منذ شهرين أصيب حوالي عشرين شخصاً بحالات إسهالٍ شديدٍ، لنكتشف بعد يومين أنها بسبب تلوّث مياه هذا البئر».

ويضيف: «دفعت الحادثة شيخ الجامع إلى أخذ عيّنةٍ من المياه وتحليلها في أحد المخابر الخاصّة، ثم أحضر موادّ معقّمةً من مديرية المياه لتصبح ملائمة للشرب».

وفي ظلّ انقطاع المياه المتواصل عن المدينة رجعت عاداتٌ قديمةٌ

كان الحلبيون قد نسيوها قبل اندلاع الأزمة الإنسانية، كحفر الآبار وتجميع مياه الأمطار.

عن هذه الأساليب يتحدّث الناشط الإعلاميّ علاء الدين الحلبي لمجلة «صور» قائلاً: «لا تسير اليوم في شارعٍ من شوارع أحياء الفرقان وحلب الجديدة إلا ويطربك صوت حفارة الآبار. يكلّف حفر المتر الواحد حوالي ٥٠٠٠ ليرةٍ سوريةٍ شرط توافر المازوت. يدفع صاحب البئر من كلّ خمسة آلافٍ ١٥٠٠ ليرةٍ للشرطة والبلدية من أجل غضّ الطرف عن حفر البئر، لأنه عملٌ مخالفٌ للقانون».

ويضيف: «التكلفة الإجمالية للبئر حوالي ٤٠٠ ألف ليرةٍ على أدنى تقدير، يشترك على دفعها سكان البناية. ثم تأتيك التكاليف الأخرى، كشراء مولّدةٍ، والمازوت لتشغيل الغطّاس لضخّ المياه. ندفع وسطياً حوالي ٣ إلى ٤ آلاف ليرةٍ شهرياً لتأمين وصول المياه إلى بيتنا».

وتزامناً مع هذه الظروف، انتشر بيع المياه بالصهاريج والسيارات المتنقلة، بعدما توقفت هذه السيارات عن بيع المحروقات، بسبب قلتها في المدينة.

وعن هذا الموضوع يتحدّث المهندس محمد برّو: «أغلب هذه المياه مجهولة المصدر، تُعبّأ من الآبار المنتشرة في المدينة والريف القريب. لا نعرف إن كانت ملوثةً أم لا، لذلك يتوجب على مديرية المياه ومحافظة

حلب ترخيص عمل هذه الصهاريج والإشراف على نظافتها وبيعها، كحلٍّ بديلٍ للأزمة التي تعاني منها المدينة منذ أكثر من عامين».

ويعدّ الوضع في مدن طرطوس واللاذقية وقلب العاصمة دمشق والسويداء أفضل من باقي سوريا، رغم وجود بعض الصعوبات. إذ يقول محمد الطرطوسي لمجلة «صور»: «تأتي الكهرباء في طرطوس لمدة ساعتين وتنقطع لساعتين، وبالتالي نستطيع تأمين المياه. ولكن الأمر ازداد صعوبةً هذا العام. قبل اندلاع الأزمة لم نكن نفكّر بهذه الحاجيات البسيطة».

المناطق المحرّرة واقعٌ أكثر سوءاً

تقول أم محمد، من بلدة الحراك بريف درعا، لمجلة «صور»: «يستهلك تأمين المياه لاستحمام طفلي الصغير أربع إلى خمس ساعاتٍ كلّ مرّة. عليّ جلب المياه من النبع أو سحبها يدوياً من البئر، ثم إشعال الحطب لتسخينها، بسبب انقطاع الكهرباء وقلة المحروقات والغاز وارتفاع أسعارها».

تضيف أم محمد: «يصل سعر صهريج الماء إلى أربعة آلاف ليرة. ورغم أنها كبريتيةٌ، وغير صالحةٍ للشرب، نضطرّ إلى استخدامها».

استطاع المجلس المحليّ بدرعا، رغم قلة الموارد، إعادة تأهيل بعض الآبار ذات المياه الصالحة للشرب، لتقديمها مجاناً للمواطنين. ويحذّر أحمد الحراكي، أحد موظفي المجلس، من صعوباتٍ مقبلة، وخصوصاً في فصل الصيف، بسبب قلّة الأمطار، ما ينعكس على القدرة التخزينية للآبار، وبالتالي سيتعرّض الأهالي لظروفٍ أقسى، على حدّ قوله.

ويضيف: «تُضعف قلّة المخابر المختصّة بتحليل المياه من إمكانية مراقبة المياه وتلوثها».

الحاجة أمّ الاختراع

يجهد أهالي ومزارعو غوطة دمشق، المحاصرون منذ أكثر من عامين، لابتكار طرقٍ جديدةٍ توفّر مياهاً أكثر جودةً ونظافةً، علّها تساعدهم على مقاومة حصارٍ يحيط بكلّ تفاصيل الحياة.

يقول أبو صالح، المزارع في غوطة دمشق، لمجلة «صور»: «تغيّر محصولي الشتويّ، وأصبح أقلّ جودةً. وانخفض الإنتاج. لم تنمُ أغلب الخضار بشكلٍ صحيحٍ. ورقة البقدونس صغيرةٌ، وتصدر عنه رائحةٌ كريهةٌ بسبب قذارة المياه التي أروي بها. غالباً ما أقوم بنقعه بالملح وتعقيمه قبل استخدامه».

ويضيف: «ليس لدينا أيّ حلٍ آخر. علينا الاستمرار بالعمل والحياة كي لا نموت جوعاً. تكلفة ساعة السقاية بالمياه النظيفة بين ٤ و٥ آلاف ليرة، ولا قدرة لأيّ أحدٍ على دفعها».

اعتمد بعض المزارعين على الطاقات المتجدّدة من أجل جرّ وسحب المياه، كاستخدام الطاقة الحركية المولّدة من الدراجة الهوائية. يقول أبو محمد دبّرها لمجلة «صور»: «وصلتُ مضخّة المياه إلى عجلة دراجةٍ هوائية، كبديلٍ عن الكهرباء. تؤمّن حركتي على دوّاسات الدراجة سحب المياه من عمق ستة أمتار».

ويضيف ساخراً: «صحي يا أخي أمّنت ميّ للبيت، بس والله نحفنا بعد الركبة على هالبسكليت. ما حاجتنا جوع، إجانا شي ينحّفنا أكتر».

ويلجأ بعض المزارعين، القريبين من الأنهار والسواقي في الغوطة الشرقية، إلى صناعة النواعير البدائية وتثبيتها على النهر من أجل توليد الكهرباء، لتشغيل المضخّات لسقاية

المزروعات. وعن هذا الموضوع يقول أبو محمد: «بعدما ركّبتُ الناعورة على النهر القريب من أرضي استطعتُ زراعتها وتأمين خضارٍ نظيفةٍ لبيتي».

واقع المخيمات في مناطق داعش

تعيش مئات العائلات في مخيّماتٍ عشوائيةٍ، بُنيت بتعاون أهالي القرى، في ريف حلب الشرقيّ وفي ريف الرقة، الواقعة تحت سيطرة داعش.

يقول محمد سفروني: «في بداية نزوحنا من السفيرة، جنوبيّ حلب، لجأنا إلى المزارع المحيطة بمنطقة مسكنة. وبعد تأسيسنا للمخيم أمدّتنا وحدة تنسيق الدعم ACU بالحمّامات وخزّانات المياه المتنقلة، إضافةً إلى تجهيزاتٍ لتعقيم المياه. ولكن قصف قوّات النظام دفعنا إلى الانتقال نحو الأماكن الأكثر أمناً، تاركين هذه الأشياء».

ويضيف: «بعد سيطرة داعش على مسكنة، منعتْ عمل جميع المنظمات الإغاثية بحجج شتى، كما منعتْ دخول المساعدات. نضطرّ اليوم إلى جمع مياه الأمطار وجلب المياه من بعض الينابيع. ونعيش بدون حماماتٍ ومراحيض».

انعكاساتٌ صحيّة

يقول الدكتور كمال حصرومي لمجلة «صور»: «تنعكس أزمة المياه وقلتها وتلوّثها على صحّة المواطن بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، وصل إلى التهديد بانتشار الأوبئة والقمل والجرب والتهاب الكبد الوبائيّ».

ويضيف حصرومي: «وصلت نسبة الإصابة بالقمل في بعض مدارس حلب وريفها إلى مئةٍ بالمئة، ما استدعى إعلان حالة الاستنفار من المنظمات الطبية ووحدة تنسيق الدعم من أجل تطويق هذا المرض الذي تحول إلى وباءٍ في بعض المناطق، والذي يعود سبب انتشاره بهذه الكثافة إلى قلة وسائل النظافة وقلة الاستحمام والمياه الملوثة».

وينصح الدكتور حصرومي الأمهات «باعتماد طرق الجدّات القديمة في تعقيم المياه، كتمريرها على طبقاتٍ من الحصى النظيف لإزالة الشوائب، ثم ترقيدها، وغليها لمدة عشر دقائق، ثم ترقيدها مرّةً أخرى، واستعمالها».

المياه حقٌّ طبيعيٌّ للإنسان

تحدّد الفقرة ١ من المادة ١١ من شرعة حقوق الإنسان، التي وقّع عليها النظام السوريّ، أنّ للإنسان الحقّ في تأمين مستوىً معيشيٍّ كافٍ يضمن له الكرامة الإنسانية والحياة، ومن ضمنها الماء. وجاء في الفقرة ١ من المادة ١١ أنّ «الحقّ في الماء هو حقٌّ لا يمكن فصله عن الحقّ في أعلى مستوىً من الصحّة الجسمية». وتشدّد المواد ١١ و١٢ على أنّه: «ينبغي عدم تفسير كفاية الماء تفسيراً ضيقاً يقتصر على الناحيتين الكمية والتكنولوجية، بل تنبغي معالجة الماء كسلعةٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ لا كسلعةٍ اقتصاديةٍ بالدرجة الأولى. كما ينبغي أن تكون طريقة إعمال الحقّ في الماء مستدامةً، تضمن إمكانية إعمال ذلك الحق للأجيال الحالية والمقبلة».

وتركّز الاتفاقية على أنّه يتوجّب على الدول الموقّعة ضمان التمتّع بالحقّ في الماء دون تمييزٍ (الفقرة ٢ من المادة ٢)، وعلى قدم المساواة بين الرجل والمرأة (المادة ٣). كما تحظر العهدة أيّ تمييزٍ يقوم على العرق أو اللون أو الجنس أو السنّ أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسيّ أو غير السياسيّ أو الأصل القوميّ أو الاجتماعيّ أو الثروة أو النسب أو العجز البدنيّ أو العقليّ أو الحالة الصحية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز) أو الميول الجنسية أو المركز المدنيّ أو السياسيّ أو الاجتماعيّ أو أيّ مركزٍ آخر يرمي أو يؤدّي إلى إبطال أو إعاقة التمتع على قدم المساواة بالحقّ في الماء أو ممارسة هذا الحقّ.

وتنوّه الشرعة بالفقرة ١٢ من التعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠) إلى أنه حتى في الأوقات التي تشتدّ فيها القيود على الموارد، تجب حماية الأفراد الضعفاء في المجتمع باعتماد برامج هادفةٍ منخفضة التكلفة نسبياً.

المياه في سوريا، أزمةٌ قديمةٌ تتفاقم دمارٌ في البنية التحتية وخططٌ مستقبلية

نتيجة استمرار العمليات العسكرية في سوريا، يصعب على المهتمّين والمنظمات الدولية البدء بالقيام بدراساتٍ دقيقةٍ حول خسائر البنية التحتية، والتي تعدّ الأكبر من النواحي المادية والزمنية والاستراتيجية، بسبب تكاليفها الباهظة، وارتباطها باستقرار الوضع السياسيّ وعودة الأمن، وبالثقة الدولية بالحكومات القادمة، إضافةً إلى ارتباطها بتعقيدات الدول المانحة والتمويل الدوليّ. كما أن انقسام سوريا اليوم إلى عدّة مناطق نفوذ، بين النظام والمعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، يجعل أيّ نشاطٍ استطلاعيٍّ أو إحصائيٍّ صعبَ التنفيذ في الوقت الحاليّ.

يقول المهندس محمد البكور لمجلة «صور»: «على سبيل المثال، لا يستطيع أحدٌ تقدير خسائر مشروع خان طومان بريف حلب، والمكوّن من سدٍّ تجميعيٍّ ومن قناة مياهٍ قادمةٍ من سدّ الفرات، إضافةً إلى محطة معالجة مياه صرفٍ صحيٍّ، لريّ ما يزيد عن ٢٠ ألف هكتارٍ من الأراضي المزروعة جنوبيّ حلب».

وعن دمار البنى التحتية بشكلٍ عامٍّ، يتابع البكور قائلاً: «طال التخريب خطوط إمداد المياه والصرف الصحيّ وخزانات المياه الرئيسية وشبكات الريّ، خصوصاً في ريفي حلب وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة. كما دُمّرت المضخّات والمولدات الرئيسة، والتي كانت قد كلّفت حكومة النظام سنواتٍ من العمل وعشرات ألوف الدولارات لتأمينها، نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه سابقاً».

وتقدّر وزارة الريّ التابعة لحكومة النظام خسائر قطاع المياه المباشرة بحوالي ٢٠ مليار ليرةٍ سورية، و١٤ملياراً كخسائر غير مباشرة. في حين يرى البكور أنّ الخسائر أكبر من ذلك بكثير، ويضيف موضحاً: «كيف تقدّر حكومة النظام خسائر قطاع المياه بهذه الأرقام، والكلفة البدائية لمشروعٍ واحدٍ، وهو سدّ خان طومان، تبلغ ٩ مليار ليرةٍ حسب أرقام الحكومة نفسها».

خسائر إضافيةٌ

لا تقتصر خسائر هذه القطّاعات على الدمار والكلفة المادية العالية، بل تتعدّى ذلك إلى خسارتها خبراء وعاملين ومدرّبين، إضافةً إلى خسارة البيانات المتعلقة بالمشاريع والعاملين فيها.

يقول البكور: «خسرت سوريا مئات المهندسين والكفاءات المدرّبة والمؤهلة. من نجا منهم من الموت فرّ إلى الخارج باحثاً عن فرصٍ أفضل للحياة. وهذه من أكبر الخسارات، فالثروة البشرية هي الأهمّ».

يقول المهندس صلاح الدين عروق، من مدينة دير الزور، لمجلة «صور»: «في بداية الأحداث تمّ إحراق ذاتية الخدمات الفنية بالمدينة. وحتى الآن لم أستطع تحصيل تعويضي التقاعديّ من الوزارة في دمشق، بحجّة أنني لا أملك وثائق تثبت سجلي الوظيفيّ وذاتيتي».

الأزمة موجودةٌ قبل ٢٠١١

تقع سوريا في نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة. وتتفاوت نسبة الهطولات المطرية فيها بين مكانٍ وآخر، فبينما تتجاوز ١٠٠٠ مم في المرتفعات الجبلية، تتناقص إلى أقلّ من ١٠٠ مم في البادية.

وتُقسم المصادر المائية في سوريا إلى مياهٍ سطحيةٍ متمثلةٍ بالأنهار المشتركة مع دول الجوار، وأنهارٍ داخليةٍ بعضها دائم الجريان وبعضها موسميّ، إضافةً إلى المياه الجوفية التي تؤمّن حوالي ٣,٣ مليار مترٍ مكعّبٍ من المياه.

كما تتوافر في سوريا مصادر مائيةٌ أخرى، كمياه الصرف الصحيّ المعالجة. إذ تقول أرقامٌ تقديريةٌ إن ٢٩,٢٪ من إجمالي مياه الصرف الصحيّ تنقّى ويعاد استخدامها، ٣٤,٦٪ منها تستخدم للزراعة والباقي يستخدم لأغراضٍ صناعيةٍ وبشرية. ورغم كلّ هذه الأرقام فقد صدرت تحذيراتٌ كثيرةٌ من خطورة الوضع المائيّ في سوريا قبل انطلاقة الأزمة الحالية. فقد ذكر تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنّ سوريا في المرتبة ١٣ من بين ٢٠ دولةً عربيةً من حيث نصيب الفرد من الأمطار. كما أن نصيب الفرد السنويّ من استهلاك المياه هو ٣٠٠ مترٍ مكعّبٍ، مما يجعلها تحتلّ المرتبة التاسعة من الدول العربية.

وعن هذه الأرقام يقول المهندس محمد البكور: «رغم المياه التي يظن الكثيرون أنها غزيرةٌ في سوريا، تبقى حصّة الفرد الواحد أقلّ بكثيرٍ من عتبة ندرة المياه، المحدّدة بـ ١٠٠٠ مترٍ مكعّبٍ للفرد الواحد سنوياً، حسب دراسات المنظمات الدولية، والتي يصل متوسطها العالمي إلى ٦٧٥٠ متراً مكعباً سنوياً».

المياه وسياسة النظام السوريّ

فاقمت السياسات الحكومية لنظام الأسدين الأب والابن من تدهور الوضع المائيّ في سوريا، بهدر الموارد المائية وعدم التخطيط العلميّ طويل الأمد، أو دعم الزراعات التي تحتاج إلى كمياتٍ كبيرةٍ من المياه، كزراعة القطن، دون أية دراسةٍ واقعيةٍ للإمكانات الموجودة. كما أنّ تقلبات النظام السياسية، وتحالفاته التي رسمت من أجل تحقيق مصالحه الضيقة، دون النظر إلى المصالح الاستراتيجية العليا لسوريا، لعبت دوراً كبيراً في هدر الثروات. فعندما تتحسّن العلاقات السياسية مع دول الجوار كان النظام يقوم بإعطائها الكهرباء والماء، دون النظر إلى الحاجة الداخلية وإلى مخاطر الموضوع.

وعن هذا يقول المهندس البكور: «في الماضي، عندما كانت العلاقات السياسية جيدةً مع الأردن ولبنان، وعندما كان حافظ الأسد -أو بشار الأسد- راضياً بشكلٍ شخصيٍّ عن الحكومة في البلدين، كان يأتي أمرٌ لرئيس الوزراء بضخّ المياه إليهما، دون النظر في وجود إمكانيةٍ لتحقيق ذلك، أو إن كان هناك فائضٌ عن حاجة الشعب السوريّ. في كثيرٍ من الأوقات كانت المياه تُقطع عن دمشق لعدّة أيامٍ بينما تتوافر في الأردن بشكلٍ منتظم».

خططٌ مستقبلية

وضعت مجموعة اقتصاد سوريا، المؤلفة من ٣٠٠ خبيرٍ سوريٍّ في مختلف المجالات، عام ٢٠١٣، خطةً لإعادة إحياء هذا القطّاع الحيويّ فور سقوط النظام. واعتمدت الخطة على الخبرات المحلية والمعطيات الدولية والمحلية في رسم ما ينبغي فعله، وفق ما يلي:

خطةٌ إسعافيةٌ قصيرة الأمد: تمتدّ لستة أشهر. بكلفةٍ تقديريةٍ تبلغ ١,٢ مليار دولار. تعتمد على إعادة تشغيل كلّ ما يتعلق بمياه الشرب، وإعادة تشغيل محطّات المعالجة، والتركيز على إيصال المياه خاليةً من أيّ تلوث، والعمل على إيصالها إلى الأراضي الزراعية بغية إعادة الدورة الزراعية.

خطةٌ متوسّطة الأمد: تمتدّ لعامين. بكلفةٍ تقريبيةٍ قيمتها حوالي ٢ مليار دولار. تعتمد على استكمال المشاريع التي تمّ البدء بها سابقاً، والعمل على دعم مشاريع الاستصلاح الزراعيّ، وخصوصاً في منطقة حوض الفرات، إضافةً إلى إعادة التعاون والثقة مع المنظمات الدولية المائية، وزيادة الخبرات وتطوير البحث العلميّ.

خطةٌ بعيدة الأمد: تمتدّ لعشر سنوات. بكلفةٍ إجماليةٍ تبلغ ٢ مليار دولار. يتمّ العمل فيها على تنفيذ مشاريع نوعيةٍ، كجرّ المياه إلى العاصمة دمشق من خارج المحافظة، ومتابعة مشروع ريّ نهر دجلة. كما تتضمّن أبعاداً سياسيةً، كإرجاع الحقوق التاريخية في المياه لأصحابها من دول الجوار. وأخيراً، العمل على نشر التقنيات الحديثة ذات الاقتصادية العالية والصديقة للبيئة.

الاغتصاب في السجون السورية وتوصيفه في القانون الدوليّ والسوريّ

عاصم الزعبي

(العالم يتكلم عن السلاح الكيماويّ كأداة للإبادة الجماعية في سوريا. وأنا أقول إنّ اعتقال النساء وتعرّضهنّ للاغتصاب أخطر من السلاح الكيماويّ، فالموت أهون علينا من التعرّض للاغتصاب)..

كلماتٌ اختزلت بها سيدةٌ سوريةٌ تعرّضت للاعتقال في سجون النظام السوريّ ما شاهدته بعينها من عمليات اغتصاب تعرّضت لها معتقلاتٌ سورياتٌ، ووصفت عظم المأساة التي تحدث في الأقبية المظلمة.

فمع تصاعد وتيرة الصراع في سوريا بدأت تظهر شهاداتٌ مختلفةٌ عن عمليات الاغتصاب التي تتعرّض لها النساء في سجون النظام السوريّ، أو خلال المداهمات التي يقوم بها الجيش والقوّات الأمنية السورية للأحياء وللمناطق المدنيّة.

ما لا يقلّ عن ٦٥٠٠ امرأةٍ وفتاةٍ، بعضهنّ دون السنّ القانونيّ، لا يزلن معتقلاتٍ في سجون النظام السوريّ، إذ يتمّ اعتقال ما بين ٥ – ١١ امرأةً شهرياً. ولا يمكن الوصول إلى إحصائيةٍ دقيقةٍ لأعداد المعتقلات، كما لا يمكن تحديد إحصائيةٍ دقيقةٍ لعدد النساء اللواتي تعرّضن للاغتصاب. ويعود ذلك لأسبابٍ متعدّدةٍ منها تكتّم القسم الأكبر من هؤلاء النساء، لأسبابٍ اجتماعيةٍ منها نظرة المجتمع وردّة فعل الأهل السلبية في الغالب، إضافةً إلى محدودية المعلومات المتوافرة في هذا الخصوص.

الاغتصاب في القانون الدوليّ

اعتبر القانون الدوليّ الاغتصاب جريمةً من جرائم الحرب، وجريمةً ضد الإنسانية. وعدّها اعتداءً جسيماً على مبدأ الحماية الذي قرّرته اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، خصوصاً الاتفاقية الرابعة للمدنيين.

كما أن الاغتصاب، وجرائم العنف الجنسيّ الأخرى، وردت ضمناً وحُرّمت في العديد من الاتفاقيات الدولية بعد اتفاقيّتي لاهاي، ومنها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية الخاصّة بالرقّ وبالممارسات الشبيهة به، أو غيرها.

كما اعتبر الاغتصاب نوعاً من أنواع التعذيب الجسديّ أساساً، ونوعاً من أنواع المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة، مما يسبّب معاناةً كبيرةً وألماً وأضراراً جسديةً وصحيةً ونفسية.

ويبقى التوصيف الأدقّ لجريمة الاغتصاب ما جاء في ميثاق روما الناظم لمحكمة الجنايات الدولية، الذي صنّف الاغتصاب كجريمةٍ ضد الإنسانية، وجريمة حربٍ. ولكلٍّ من هاتين

الجريمتين أركانها القانونية.

أولاً: أركان جريمة الاغتصاب كجريمة ضدّ الإنسانية وفق المادة السابعة من نظام روما:

١: أن يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكاً ينشأ عنه إيلاج عضو جنسيٍّ في أيّ جزء من جسد الضحية، أو ينشأ عنه إيلاج أيّ جسم أو أيّ عضو آخر من الجسد في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسليّ، مهما كان ذلك الإيلاج طفيفاً.

٢: أن يُرتكب الاعتداء باستعمال القوّة، أو بالتهديد باستعمالها، أو بالقسر من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرّض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسيّ أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية، أو يُرتكب الاعتداء على شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.

٣: أن يُرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجيٍّ موجّه ضدّ سكان مدنيين.

٤: أن يعلم مرتكب الجريمة أن هذا السلوك جزءٌ من هجوم واسع النطاق أو منهجيٍّ موجّه ضدّ سكانٍ مدنيين، أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم.

ثانياً: أركان جريمة الاغتصاب كجريمة حرب وفق المادة الثامنة من نظام روما:

١: أن يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكاً ينشأ عنه إيلاج عضو جنسيٍّ في أيّ جزء من جسد الضحية، أو ينشأ عنه إيلاج أيّ جسم أو أيّ عضو آخر من الجسد في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسليّ، مهما كان ذلك الإيلاج طفيفاً.

٢: أن يُرتكب الاعتداء باستعمال القوّة، أو بالتهديد باستعمالها، أو بالقسر من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرّض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسيّ أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية، أو يُرتكب الاعتداء على شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.

٣: أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلّح ذي طابع غير دوليٍّ، ويكون مقترناً به.

٤: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

الاغتصاب في قانون العقوبات السوري

أورد قانون العقوبات السوريّ جريمة الاغتصاب في الباب السابع منه، المخصّص لبحث الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة. وقام بتحديد عقوبات على هذه الجريمة وفق عدّة مواد، منها المادتان ٤٨٩ - ٤٩٠.

المادة ٤٨٩:

١: من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل.

٢: ولا تنقص العقوبة عن إحدى وعشرين سنة إذا كان المعتدى عليه لم يتمّ الخامسة عشرة من عمره.

المادة ٤٩٠:

يعاقَب بالأشغال الشاقة تسع سنوات من جامع شخصاً غير زوجه، لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسديٍّ أو نفسيٍّ، أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع.

وبتطبيق أركان الجريمة، وفق القانونين الدوليّ والسوريّ، على ما يجري في السجون السورية هناك انطباقٌ على جرائم الاغتصاب التي تجري في هذه السجون. ولكن ما يزال من يقوم بهذه الجرائم دون ملاحقة أو عقاب بسبب استمرار العمل بالمادة ١٦ من القانون ١٤ لعام ١٩٦٩، التي تعطي حصانة لرجال الأمن في حال ارتكابهم جرائم.

إذاً، جريمة الاغتصاب من أكثر الجرائم سوءاً بحقّ المجتمع ومن يتعرّض لها، لما فيها من إيذاء للنفس البشرية، لترافقها بالعنف الذي يؤدّي إلى أذىً جسديٍّ ونفسيٍّ بمختلف أنواعه.

تخفيض سعر صرف العملة الوطنية كأداةٍ للتثبيت والاستقرار الاقتصاديّين

أحمد إلياس

تحتلّ سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية حيّزاً كبيراً من المناقشات والجدل عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصاديّ في البلدان النامية. إذ تأتي هذه السياسة كإجراءٍ له الأولوية على جميع السياسات الأخرى، لما لها من آثارٍ مباشرةٍ في تثبيت الوضع الاقتصاديّ ودفعه نحو الاستقرار، تمهيداً لمرحلةٍ قادمة من النموّ الاقتصاديّ. وغالباً ما توازي سياسة التخفيض سياساتٌ أخرى كتحرير سعر الصرف، وترك تحديد قيمته لعوامل العرض والطلب، والتخلي عن سياسة تعدّد أسعار الصرف. وهي سياساتٌ كانت وما زالت تؤيّدها المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي مقدّمتها صندوق النقد الدوليّ.

إن الهدف المعلن من تخفيض سعر الصرف هو تشجيع الصادرات والحدّ من الواردات، بما يؤدّي في النتيجة إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. وهو هدفٌ يرتبط أساساً بماهية تفسير طبيعة العجز في ميزان المدفوعات، والعجز في الموازنة العامة، كنتيجةٍ منطقيةٍ للسياسات غير السليمة في القطاعين النقديّ والماليّ، مع التقليل من أهمية العوامل الأخرى وعدّها ثانوية. **إذ يفترض أن تتمّ العملية وفق الآلية الآتية:**

فتخفيض سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية من شأنه أن يؤدّي إلى انخفاض مستوى أسعار السلع في البلد المخفِّض بالنسبة إلى المقيمين في الخارج، إذ يمكن للمقيمين في البلدان الأخرى استبدال كميةٍ أكبر من عملة البلد المخفِّض بالكمية ذاتها من عملاتهم. ومن ثمّ -وعلى افتراض بقاء الأسعار ثابتة- فإن غير المقيمين يمكنهم شراء منتجات البلد المخفِّض بسعرٍ أقلّ، وهو ما من شأنه زيادة الصادرات. وفي المقابل، فإن المقيمين في البلد المخفِّض سيضطرّون إلى دفع كميةٍ أكبر من العملة الوطنية مقابل الحصول على الكمية ذاتها من عملات البلدان الأخرى. وهو ما يحدّ من قدرتهم على الاستيراد، نظراً لارتفاع أسعار الواردات إليهم.

وفي المحصلة -وعلى المدى القصير- فإن تغيير سعر صرف العملة الوطنية بالتخفيض من شأنه أن يساعد على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، بانعكاس التخفيض المباشر على أسعار السلع المحلية والأجنبية، والتأثير في هيكل الصادرات والواردات. أما في المديَيْن المتوسط والطويل، فإن تخفيض سعر الصرف يمهّد لتطبيق سياسات جانب العرض وإنجاحها، لما لها من آثارٍ على تنافسية المنتجات والسلع الوطنية، وتحويل الموارد باتجاه القطاعات الأكثر ربحيةً، ولا سيما تلك المعدّة للتصدير.

وفي معرض التقييم، يتصدّى علماء الاقتصاد لنقد سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية من عدّة أوجه، منتقدين قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة، لطبيعة الخلل الهيكليّ في اقتصاديات البلدان النامية. فالتخفيض بحدّ ذاته غير كافٍ لضمان زيادة الصادرات والحدّ من الواردات، وإنما يشترط بموازاته توافر عددٍ من العوامل الأخرى. **والتي تتجلى فيما يلي:**

• تمتّع صادرات البلد المخفِّض لسعر صرف عملته بدرجةٍ كافيةٍ من المرونة. والمقصود بذلك عدم ارتفاع أسعار الصادرات أو انخفاضها بنسبةٍ أكبر من نسبة التخفيض المطبَّق.

إذ إن ارتفاع أسعار صادرات البلد المخفِّض لعملته من شأنه أن يزيد كمية العملة الأجنبية التي يدفعها المقيمون في الخارج لاستيرادها، وهو ما يفقد السلع الوطنية مزايا التخفيض. كما أن انخفاض أسعار الصادرات بنسبةٍ أكبر من نسبة التخفيض لن يحدث فرقاً ملموساً في حصيلة النقد الأجنبيّ وفي وضع ميزان المدفوعات، على الرغم من تخصيص قدرٍ أكبر من الموارد لأجل التصدير.

• عدم انخفاض أسعار الواردات بنسبةٍ أكبر من نسبة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. وبمعنى آخر أن يكون الطلب على الواردات مرناً؛ لأن انخفاض أسعار الواردات بالصورة السابقة من شأنه أن يحافظ على مقدار الطلب المحليّ على السلع الأجنبية، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات في جانب الاستيراد.

• أن يكون البلد المعنيّ قادراً على زيادة قدرته الإنتاجية لتوفير فائضٍ من السلع الوطنية القابلة للتصدير. وبعبارةٍ أخرى، إن نجاح سياسة التخفيض مرتبطٌ بحالة الهيكل الاقتصاديّ للبلد المخفِّض، فإذا كان من شأن التخفيض الحدّ من الاستيراد، فإنه لا يعني بالمقابل زيادة القدرة التصديرية؛ لأن هذه الأخيرة تعتمد على هيكل القدرات الإنتاجية وإمكان زيادتها.

• عدم اتباع البلدان المتقدّمة، التي تشكّل السوق الأساسية لتصريف المواد الأولية، لسياساتٍ حمائيةٍ من شأنها إعاقة زيادة صادرات البلدان النامية.

ويضاف إلى ما سبق تأثير سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في الأسعار المحلية، التي لن تبقى ثابتةً -في الغالب- مقارنةً بالفترة

السابقة للتخفيض، لعوامل متعدّدةٍ، من أبرزها:

• ارتفاع تكلفة المواد الخام والوسيطة المستوردة التي تدخل في إنتاج السلع المنتجة والمستهلكة محلياً.

• تحوّل قسم من الطلب المحليّ إلى السلع الوطنية بعد ارتفاع أسعار نظائرها من السلع المستوردة، ومن ثمّ ارتفاع الأسعار في حال عدم مجاراة جانب العرض للزيادة في جانب الطلب.

• قيام وحدات الإنتاج برفع أسعار منتجاتها، وجنوحُ الأفراد الطبيعيّ إلى شراء كميةٍ أكبر من السلع المحلية التي يتوقع ارتفاع أسعارها، وهو ما قد يؤدّي إلى ارتفاعاتٍ متتاليةٍ للأسعار.

• في حال حقّق تخفيض سعر الصرف نتائجه على صعيد زيادة الصادرات، ووصول الاقتصاد الوطنيّ إلى درجة التوظف الكاملة، فإن من شأن هذه الزيادة رفع الناتج القوميّ في البلد المخفِّض وتوليد دخلٍ إضافيٍ للأفراد، وسيؤدّي إنفاق هذا الدخل، مع محدودية العرض- لانتقال جانبٍ كبيرٍ منه نحو التصدير- إلى ارتفاع الأسعار.

وبالمقابل، فإن انخفاض صادرات البلدان الأخرى إلى البلد المخفِّض لسعر صرف عملته سيؤدّي إلى تراجع الناتج القوميّ للمجموعة الأولى وانخفاض دخل أفراده، وهو ما سينعكس على قدرتها على الاستيراد من البلد المخفِّض.

ومن الآثار الإضافية التي تترتب على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية:

• ارتفاع فاتورة القروض الخارجية، وتخصيص كميةٍ أكبر من موارد القطع الأجنبيّ لخدمتها في حال كان القرض بعملةٍ أجنبيةٍ، بموازاة انخفاض قيمة القروض الجديدة مقوّمةً بالعملة الوطنية، وهو واقع الحال في معظم قروض البلدان النامية.

• غالباً ما يؤدّي التخفيض إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج تفادياً لنقص قيمتها، إلى جانب مشكلة المضاربة. ولا سيما في حال توقع الأفراد والوحدات العاملة حدوث التخفيض، وهو ما يؤذن بسلسلةٍ متواليةٍ من التخفيضات.

• وأخيراً، سيؤدّي التخفيض إلى بيع الوحدات المزمع خصخصتها بأقلّ من قيمتها الحقيقية في حال تقويمها بالعملات الأجنبية.

وفي النتيجة، فإن سياسة تخفيض سعر الصرف، وإن كانت لها نتائجها الإيجابية على صعيد معالجة عجز ميزان المدفوعات، بيد أن نجاحها قاصرٌ على المدى القصير وبشكلٍ مؤقت، مع وجوب توافر عوامل معينة. وبالمقابل، فإن سياسة التخفيض تؤدّي إلى نتائج سلبيةٍ واضحةٍ على عملية التنمية في البلد المخفِّض على المدى الطويل، ولاسيما في البلدان النامية؛ لأن العجز فيها هو عجزٌ هيكليٌّ وبنيويّ.

الدولار لن ينخفض عند ٢٠٠ ليرةٍ بعد اليوم
«الأخضر» يأكل الليرة ويشعل السوق... ودواليب أسعار الصرف تقف عند الصفر
اقتصاديّ: المركزيّ الذي أثبت فشله داخل مملكته.. لن يكون قادراً على التدخل في لبنان
سوريون يحمّلون ميالة وعلوش مسؤولية تدهور الليرة...
الأمن السوريّ يصادر الدولارات على خطّ دمشق بيروت
درغام: المصرف المركزيّ استنزف احتياطياً نقدياً استغرق جمعه ٢٠ عاماً
عاصي: كلام الحلقي غير واقعيٍ ولا اقتصاديّ

رغد البني

"الأخضر يشتعل" عبارةٌ يتداولها صيارفة دمشق منذ أن ناطح الدولار حاجز ٢٥٠ ليرةً. تحوّل الدولار، الذي يعرف بـ"الأخضر"، هذه المرّة من ضحيةٍ إلى مفترسٍ، فأكل الليرة والسوق معاً. فقد انفلتت الأسعار عن عقالها، لدرجة أن البقدونس صار يسعّر بالدولار. ولترتفع، مع ارتفاعات الأسعار، درجة حرارة المستهلك إلى حدّ الحمى.

يأتي هذا في وقتٍ يحاول فيه مصرف سورية المركزيّ، بشكلٍ ماراثونيٍ، الحدّ من تدهور الليرة. لدرجة أن البعض اعتبر أن حاكم المركزيّ، أديب ميالة، قد مال عن رشده حينما أعلن أنه سيتدخل في سوق بيروت لضبط أسعار الصرف هناك. ولما لم يفلح في ذلك، لجأ إلى مصادرة دولارات الناس على الحواجز والطرقات، وخفّض من قيمة الحوالات المسموح لشركات الصرافة الاحتفاظ بها وبيعها، في حملةٍ بائسةٍ للملمة دولاراتٍ فرّط بها قبل أن تبدأ الأزمة، ولا يزال...

"صوَر" تستعرض في هذا الملف واقع سعر الصرف في سورية، وأسباب ارتفاعه، وتأثيره على المواطن، والمحاولات المبذولة لكبح جماحه...

الليرة تساوي صفراً

تحوّلت الأرقام على شاشات نشرات أسعار الصرف إلى أصفارٍ في شركات الصرافة العاملة في دمشق وريفها، فالدولار مقابل الليرة يساوي صفراً وكذلك اليورو وبقية العملات الأجنبية... ليس لأن العملة السورية احترقت بأكملها، بل لأنه لم يعد مجدياً لشركات الصرافة أن تبيع الدولار بالسعر الذي حدّده البنك المركزيّ، ويصل إلى ما يقارب ٢٢٠ ليرةً وفق سعر التدخل، في حين أن السعر الحقيقيّ في السوق يصل إلى ٢٥٠ ليرةً.

وليست شركات الصرافة فحسب، بل إن المواقع المتخصّصة بنشرة أسعار الصرف امتنعت عن نشر أسعار الصرف مقابل الليرة، حتى لا يتهمها حاكم البنك المركزيّ، أديب ميالة، بأنها تشوّش على سعر الصرف. واستبدلت أيضاً الأصفار بكلّ الأرقام، وكأنها تعلن وصول الليرة السورية إلى حتفها.وزاد من اشتعال الصورة قيام مصرف سورية المركزيّ برفع سعر صرف الليرة أمام الدولار ليتعدّى ٢٠٣ ليراتٍ، في محاولةٍ منه لمجاراة سعر الصرف في السوق، بعد أن ارتفع إلى

٢٥٤ ليرةً.

ولتخسر الليرة السورية في ظلّ هذا المشهد نحو ٧٦٪ من قيمتها أمام الدولار منذ بداية الأزمة، وفقاً للسعر الرسميّ، و٧٨٪ من قيمتها وفقاً لسعر التدخل، و٨٠٪ من قيمتها وفقاً لسعر السوق السوداء. ما يعني أن فرق الخسارة بين السوقين النظاميّة والسوداء هو ٣٪ فقط، حسب ما بيّن محللٌ ماليٌّ لـ"صور".

تلفيقٌ في الوجه

يعتقد العديد من السوريين، ممن أصبحوا خبيرين بتحليل سعر الصرف لكثرة الحديث في هذا الموضوع، أن سبب تدهور الليرة يعود إلى مضاربة التجار أولاً، وإلى إجراءات البنك المركزيّ، وإلى ارتفاع سعر المازوت ثالثاً، وإلى الحرب رابعاً.

وفي استطلاع أجرته "صور" طلب أحد المواطنين من البنك المركزيّ عدم التدخل في سوق الصرف، لأن تدخله يعني تدهور السعر أكثر.

ورأى آخر أن تهديدات قائد جيش الإسلام، زهران علوّش، لدمشق لها أثرها المهمّ في ارتفاع سعر الدولار.

وبدا التأثير الجليّ لارتفاع سعر الدولار على الأسواق مباشرةً، فقد ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية بنسبة ٤٥٪ دفعة واحدة. ويختلف سعر السلعة الواحدة بين سوقٍ وآخر، حسب درجة التأثير النفسيّ في الأسواق وحاولت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التنصّل من مسؤوليتها في رفع الأسعار بعد أن أصدرت قراراً برفع سعر المحروقات، لدرجة أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حسان صفية، دعا كلّ الفعاليات الاقتصادية المنتشرة في المحافظات إلى السعي إلى تخفيض أسعارها بما يتناسب مع انخفاض سعر مادة المازوت للقطّاع الخاصّ، كما قال.

وأعقبت كلام الوزير موجةٌ من الغضب، فقد اعتبر الكثيرون أن الحكومة صارت تلفّق على الناس مواجهةً، فهي التي رفعت سعر ليتر المازوت من ٨٠ إلى ١٢٥ ليرةً دفعة واحدة، حينما قامت بتوحيد سعر المحروقات بين القطّاعين العام والخاصّ.

كما أن سعر ليتر المازوت لا يقلّ عن ١٥٠ ليرةً، كحدٍّ أدنى، في كازيات دمشق، نظراً لعدم توافره. ما يجعل كلام الحكومة مثيراً للاشمئزاز.

بدورهم، يؤكّد التجار أن ارتفاع الأسعار سببه ارتفاع سعر الصرف، وارتفاع أجور شحن البضائع، وارتفاع سعر المازوت. ويلقون السبب في كلّ ذلك على الحكومة التي أسهمت في رفع أسعار كلّ هذه المواد، إضافةً إلى تأثيرات الأزمة في السوق.

"كلامٌ غير واقعيٍّ"

ومن المستهلك والتاجر إلى وجهة النظر الرسمية؛ فحكومة الحلقي لا تبدي قناعتها بتحليلات المواطن والتاجر معاً، وتسوق أسباباً أخرى لارتفاع سعر الصرف، هي أبعد عن الواقع، حسب مراقبين. إذ يؤكد رئيس الحكومة، وائل الحلقي، أن لا حجّة للتجار بربط أسعار الموادّ بسعر صرف الليرة، لأن المواد متكدّسةٌ ومتوافرةٌ في مستودعاتهم، وليست لها علاقةٌ بارتفاع أسعار الصرف.

ويردّ عضوٌ في غرفة تجارة دمشق، في تصريحٍ لـ"صور"، بالقول: إن السوق يعاني نقصاً في بعض الموادّ. والتجار ليست لديهم مستودعاتٌ لتكديس البضائع أصلاً، لأن هذه المستودعات في المناطق الساخنة.

وكذلك ترى وزيرة الاقتصاد السابقة، لمياء عاصي، أن كلام الحلقي غير اقتصاديٍّ وغير واقعيّ؛ فالتجار، في كلّ دول العالم، يحسبون بضائعهم في المستودعات بحيث تكون القيمة النقدية لها قادرةً، في المستقبل القريب، على شراء نفس الكمية من البضائع على الأقلّ، بالإضافة إلى هامش ربح. وعدا ذلك يعتبر التاجر نفسه في حالة خسارة، حسب عاصي.

ولا يتوقف الحلقي عند ما سبق فحسب، بل يبدو أبعد ما يكون عن الواقع حينما يربط ارتفاع سعر صرف الليرة السورية بإقبال التجار والصناعيين الكبير على شراء الدولار نتيجة تنامي حركة الإنتاج في المدن الصناعية، حسب قوله.

ويأتي كلام الحلقي في وقتٍ تبدو فيه أهمّ مدينةٍ صناعية، في الشيخ نجار بحلب، مدمّرةً بالكامل رغم محاولات ترميمها، إضافةً إلى مدينة دير الزور الصناعية أيضاً، فيما تبدو الحركة الصناعية في مدينتي عدرا وحسياء في حدودها الدنيا.

مصادرة الدولارات

منذ بداية الأزمة والبنك المركزيّ يعقد الجلسات تلو الجلسات للتدخّل في سعر الصرف. وفي كلّ مرّةٍ يضخّ ملايين الدولارات في الأسواق، من خلال السماح لشركات الصرافة بالتصرّف بنسبةٍ من الحوالات الواردة إليها، بدأت من ٣٠٪ وانخفضت إلى ١٠٪ بعد الارتفاع الهائل للدولار، وذلك ضمن الإجراءات التقليدية وغير التقليدية

التي يعلن عنها.

وآخر مفاجآت حاكم مصرف سورية المركزيّ، أديب ميالة، هي إعلانه التدخل في سعر الصرف في بيروت، لأنها تتسبّب في تدهور الليرة، حسب قوله.

ولكن، وعقب أسبوعٍ من هذا الإعلان، لم ينخفض الدولار بل وصل إلى ما يزيد عن ٢٥٠ ليرةً. وعليه لم يجد المصرف المركزيّ السوريّ سوى القوّة للحدّ من تدهور الليرة، حين قامت الضابطة الأمنية بحملةٍ شعواء على أسواق المرجة والحريقة، وبدأ الأمن السوريّ بتفتيش المارّة في هاتين المنطقتين بحثاً عن الدولار، ثم قام بمصادرة الدولارات من المواطنين عند الحواجز الممتدّة بين دمشق وبيروت، علماً أنه يحقّ للسوريّ، وفق قرارٍ صادرٍ عن مجلس النقد والتسليف، اصطحاب ١٥٠٠ دولارٍ معه إلى لبنان.

ومن جهةٍ ثانيةٍ فإن لبنان يطلب، لدخول أراضيه من سوريةٍ، أن يحوز القادم مبلغاً لا يقلّ عن ألف دولارٍ، ما يعني أنه لا يمكن دخول بيروت من دون دولار.

وعليه تساءل محللٌ ماليٌّ في تصريحه لـ"صور": كيف للبنك المركزيّ أن يتحكّم في سوق بيروت وهي ليست تحت سيطرته، ولن يكون فاعلاً فيها بالشكل المراد؟ معتبراً أن سوق بيروت ليست أكثر من أداةٍ تنفيذيةٍ لتدهور سعر الصرف، وأن المركزيّ، الذي أثبت فشله في سوقه المحلية، لن يكون قادراً على النجاح خارج حدوده، خاصةً وأن اللعب على المكشوف في سوق بيروت.وأضاف: إن جزءاً من الليرات السورية الموجودة في سوق بيروت خرجت عن أنظار المركزيّ. وإن الذين يريدون شراء دولاراتٍ من المركزيّ السوريّ في بيروت هم من يمتهنون لعبة المضاربة، وقد سجّلوا نقاط ربحٍ كثيرةً على المركزيّ.

الليرة... مشكلةٌ لم تخلقها الحرب

ليست الحرب وحدها وتداعياتها المختلفة هي من تسبّب في تدهور الليرة، بل إن اجراءاتٍ عدّةً اتخذها المركزيّ أسهمت هي الأخرى في عدم قدرة الليرة السورية على التحمّل. ويلخّص المحلل الاقتصاديّ دريد درغام هذه الأمور بالقول: إن السياسة النقدية لمصرف سورية المركزيّ لم تعزّز التنمية ولم تقوِّ الليرة؛ إذ إنه قام في الفترة السالفة بتمويل أكبر قدرٍ من المستوردات دون وضوحٍ في أولوية القطاعات القادرة على تنمية غيرها. وقام بفكّ الارتباط بين الاستيراد والتصدير، وسمح للمصدّرين بالتصرّف في إيراداتهم من العملة الأجنبية دون أيّة قيود. كما سمح ببيع أيّ "مواطنٍ" راغبٍ وقادرٍ على شراء ١٠ آلاف دولار شهرياً دون سؤاله عن الأسباب، ما تسبّب باستنزاف الاحتياطيّ، الذي كان يقارب ١٨ مليار دولارٍ، استغرق جمعُه عقدين من الزمن.

ويتحدّث درغام عن المفارقة في التعامل إزاء سعر الصرف في الأزمات، مقارناً بين ما يفعله مصرف سورية المركزيّ وبين ما يتوجّب عليه فعله، فيقول: في الأزمة تتعدّد أسعار الصرف عادةً، ويُحصر بيع الاحتياطيّ الرسميّ عادةً بالسعر المنخفض لشراء المواد الأساسية وتأكيد كبح التضخم. مشيراً إلى أن ما حصل هو العكس؛ فالمصرف المركزيّ صار يبيع الدولار لأيٍّ كان، بدلاً من تخصيص ما تبقّى للسلع الأساسية، ثم يقوم بنشر أسماء الذين تجاوزا المبالغ المخصّصة لشراء الدولار، بعد أشهرٍ من شرائهم آلاف الدولارات. مؤكّداً أن ما يحدث هو نتيجةٌ طبيعيةٌ لغياب الانسجام بين المعنيين برسم مستقبل الاقتصاد.

لن تنخفض عن ٢٠٠ ليرة

وحتى لا تبدو الصورة شديدة السوء، فإن الليرة السورية كانت قد انخفضت العام الماضي إلى حدودٍ أكثر مما هي عليه اليوم، فقد وصلت إلى نحو ٣٠٠ ليرةٍ أمام الدولار، ثم عادت لتكسب بعضاً من قيمتها، لتصل إلى نحو ١٥٠ ليرةً قبل أن تعود إلى الارتفاع مؤخّراً، ما يعني أنه يمكن تدارك هبوط الليرة أكثر. لكنها، بطبيعة الحال، لن تنخفض بعد اليوم عن ٢٠٠ ليرةٍ، لأن مصرف سورية المركزيّ ثبّتها عند ما يقارب هذا الحدّ في نشرة السعر الرسميّ الصادرة عنه.

جسدٌ في مرمى قناصَين (شارع الجنون)

عباس علي موسى

سأكون أوّل من يطالب بلدية سري كانيه/رأس العين بتسمية أوسع شوارعها بشارع «مختار»، على اعتبار أنّ العظمة تنسحبُ عليه أيضاً، حتى لو كان مجنوناً. وليسمِّه من لن تعجبه هذه التسمية بشارع الجنون.

بروفايل: مختار من مجانين مدينة سري كانيه/رأس العين، التي ذاع اسمها في شرائط الأخبار الحمراء إبّان اندلاع الاشتباكات، حينها، بين كتائب إسلامية والقوّات الكردية (YPG) (التي عُرف عنها لاحقاً أنّها من القوى الفاعلة التي تحارب الإرهاب والمتطرّفين الإسلاميين)، مدعومةً بثلّة من أبناء المدينة. حينها نزح جلّ أهل المدينة باتجاه الحدود التركية؛ ما شكّل مأساةً حقيقية. كان مختار ممّن صمد، ورفض الخروج من المدينة التي حفظت بقيّة جنونه ومسّ صحوته، ودخل صفحات التاريخ كمقاومٍ عن بيته وذكريات مدينته. (كأن المجانين يحتفظون بالحكمة إلى آخر لحظات حياتهم).

المدينة التي يغادرها مجانينها حين يدهمها الخطر ويهدّدها الغرباء تنذر بالخراب، وتكونُ عرضةً للسقوط في أية لحظة. المدينة التي ليس فيها مجانين مدينةٌ ميّتةٌ وخانعة. فالمجانين هم الجانب الآبق من سلطة الخوف، وهم الحامون الحقيقيون حينَ يفرّ الجميعُ خوفاً على أرواحهم، وهم الذين يمزّقون ثياب أرواحهم وينتظرون المدينة كي تعودَ إلى سكينتها.

مشهدٌ غير قابلٍ للإعادة:

حين أصابه القنّاص في جسده، في تلك اللحظة الفاصلة بين الحياة والموت، والتي تشبه العبور إلى ضفة النهر الأخرى؛ لم يدرك مختار معنى أن تقتله رصاصة!

كان الدم دافئاً كاندلاق الشاي على صدركَ/ صدره الرحب حتى أمام الموت!

في المعارك التي تجتاز أعتاب المدن، وتدخلها برويّة، يكون القنّاصة شعراء المعارك سيّئي الصيت وصانعي البطولات.

كلّما قتل القنّاص أحدهم وضع فارغة الطلقة في جعبته وكأنه يحصي قتلاه، ربّما ليبرزها كتذكرة عبورٍ إلى جحيمهم أو فردوسه. وكلّما قتل أحدهم ارتفع الأحمر القاني في ذاكرته. تذكّرني الحالة دوماً بلعبة الكونتر، حيث رصيدُ اللعبة هو مقدار ما تملكه من الدم.

ليس القنّاص قاتلاً عادياً كالجنديّ، لأنّه لا يحكمه حسّه وردّة فعله العسكرية، وسيادة الموقف، ذلك الذي يحتمل الصوابية والخطأ، بل هو القاتل الواعي، الذي يقتل ضحيته بدم بارد.

يحمل القنّاصة صليبهم ويجوبون به الشوارع الخالية، لكنّهم يصلبون ضحاياهم. وفي نهاية المطاف يحملونه دون أن يفضي بهم إلى نهاية.

ما الذي سيجعل من قنّاصٍ في هذه الجغرافيا مختلفاً، وهل هو كذلك فعلاً؟!

هل فعل القتل مختلفٌ هاهنا، على هذه الأرض التي لم تنذر نفسها لتكون مقدسةً، لأن كلّ الدماء سالت عليها، دماء الفردوسيين والجحيميين؟

لا أعرف، إن انتهت الحرب، هل سنقيم متحفاً للقتلة أيضاً؛ قتلتنا الطيبين وقتلتهم الجشعين، لنلعن أولئك ونقدّس أولائنا؟

أما عن مختار، فحين أمرّ من الشارع/شارعه سأهمّ بانحناءةٍ تليق بغيابه، وسأسرد القصّة للأطفال العابرين. وسيكون في المقهى العتيق عجوزٌ يرفع يديه ويهمّ بسرد أغنيةٍ، وحوله من الحالمين بأمسِهِ، وغدِهم، ويقولون منتشين بالغناء (تاو تاو).

كتاب: الخلاص أم الخراب؟... سوريا على مفترق طرق

جوان تتر / سوريا

ينطلقُ الكتاب من سؤالٍ عابرٍ يطرحه ياسين الحاج صالح: كيف يمكن للثورة السوريَّة تجنّب الوقوع في براثن نظام قمعيٍّ شموليٍّ جديد؟

كتابٌ تخيّليٌّ، إلى درجةٍ معيَّنة، من خلال الاقتراحات المقدَّمَة في المحتوى. يتناول الوضع السوريّ القائم من خلال أوراقٍ بحثيةٍ كتبها معارضونَ خمسةٌ أمضوا جلَّ حياتهم في سجون النظام السوريّ. جاءَ الكتاب بحرَفيَّةٍ كتابيَّةٍ سياسيَّةٍ عاليةٍ، ولكنها تنزلقُ نحوَ التخيُّل -إن جازَ التعبير- في أغلب الأحيان، وذلكَ من خلال الحلول المُقترحَة. ففي الورقة الأولى يكتب (أحمد حسّو)، وهو إعلاميٌّ سوريٌّ معارضٌ يقيم في ألمانيا، بحثاً تفصيليّاً جاءَ تحت عنوان:"الثورة السوريَّة، هل يمكن تجنّب انزلاق سوريا إلى نظام شموليٍّ متطرَّف؟". عبر هذه الورقة يناقش حسّو مقدرات النظام السوريّ، المتمثل ببشار الأسد وأجهزته الأمنية، واختلاف الثورة السوريَّة عن مثيلاتها في اليمن ومصر وليبيا، وكيف أنَّ لهذه الثورة خصوصيةً تمثَّلت في كلام الممانعة ومحور المقاومة الذي تمثّله سوريا كدولةٍ متمحورة حول شخصية الأسد الابن وقبله شخصية الأسد الأب.

كما أن الجيش السوريّ يختلف؛ هذا الجيش الذي لا يمكن نعتهُ بالجيش الوطنيّ الذي يمكن أن يقف إلى جانب الشعب وليسَ الحاكم، كما هوَ الحال في مصر. فبنية جيشٍ مثل الجيش العربيّ السوريّ بنيةٌ تربَّت، خلالَ عقودٍ طويلة، على الولاء لشخص الأسد وللعائلة الأسديَّة، بالإضافة إلى الولاء الأعمى لكلام المقاومة الذي يترك أثره في نفوس أفراد الجيش العربيّ السوريّ. كما يتحدث حسّو، في فقرة من فقرات البحث، التي قُسِّمَت إلى مفاصل رئيسيَّة، عن النظام وشيطنة الثورة السوريَّة، وتبيان أحوال اختلافها عن شبيهاتها العربيَّة لأسبابٍ متعددة لعلّ أهمَّها التنوّع الهائل في التركيبة السكانيَّة من ناحية الطوائف الموجودة على الجغرافيا السوريَّة. ولعلّ الاختلاف الأبرز، وفقَ ما يراه الكاتب، هو التعقيد الأمنيّ المتمثل بالأجهزة الأمنيَّة والفروع الصغيرة التابعة لها في كافة المحافظات السوريَّة، والمتغلغلة في عمق المجتمع السوريّ، بالإضافة إلى قيادة الطائفة العلويَّة لكلّ تلك الفروع الأمنية. وليس غريباً، والحال هذه، أن قام الأسد الأب بتوزيع الحصص الأكبر من الألوية والفرق التابعة لقيادات الجيش على العلويين، في الوقت الذي جعل فيه السنَّة (الضبَّاط السنَّة) مجرَّد دمىً تتحرَّكُ بفعل أوامر القيادات العليا للأجهزة الأمنيَّة العلويَّة.

كما يفرد حسّو مساحةً للحديث عن استماتة النظام واستنفاره واستخدامه كلّ الأسلحة في سبيل منع دخول المتظاهرين إلى ساحات دمشق المعروفة، كالأمويين، منعاً لتشكّل ميدانِ تحريرٍ على غرار ما حصل في مصر، كي لا يتمكّن الشعب السوريّ المحتجّ سلميّاً من أن يصنعَ لنفسه قاعدةً عالميَّةً مُتعاطِفَة. ومن ثمّ محاولة

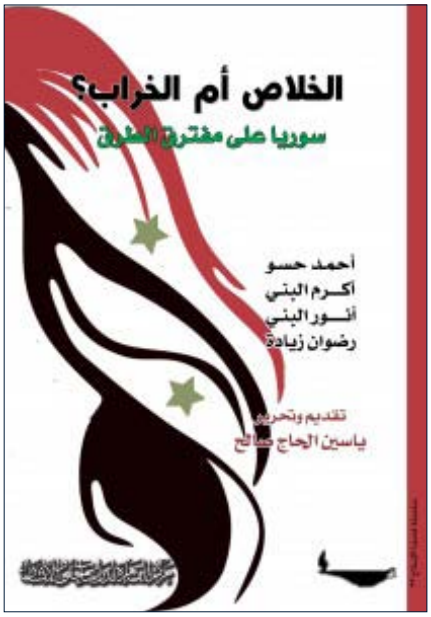

التبيان للرأي العامّ العالميّ أنَّ هؤلاء ليسوا إلَّا غوغاء. فواجه المتظاهرينَ بقوَّة الحديد والنار دونما هوادةٍ أو رحمة. كما يتطرَّق البحث إلى ما يشبه التأريخ لبدء تشكُّل القوى السياسيَّة والتنسيقيَّات الشبابيَّة، وعلى الأخصّ في المناطق ذات الأغلبية الكرديَّة، وتأسيس المجلس الوطنيّ السوريّ، الذي ضمّ قوىً سياسيَّةً سوريَّةً متعدِّدة. كما يتحدَّثُ عن فشل الجيش السوريّ الحرّ في تشكيل قوّةٍ موازيةٍ لقوّة الجيش العربيّ السوريّ، وانعدام وجود قادةٍ للثورة، ممّا جعلها غامضةً وضبابيَّة، وإمكانيةً النجاح فيها غير معروفة.

أما في الورقة البحثية الثانية، التي جاءت تحت عنوان: "الثورة السوريَّة والمخاض الديمقراطيّ العسير"، وهو من كتابة أكرم البنيّ، فثمّة حديثٌ، عبر سردٍ كثيف، عن معاناة السوريين، وكيف تحوَّلت ثورتهم إلى نزوحٍ وتشرُّدٍ بين أصقاع الأرض، وما حصل من انقساماتٍ ضمن المجتمع السوريّ خلال هذه الثورة التي لا زالت مستمرَّةً، ولا أحد يعلم مدى خطورة أو ازدياد هذا الانقسام مع تزايد العنف. طبعاً هذا كلّه ببساطةٍ بسبب قسوة واستبداد النظام السوريّ، إضافةً إلى اعتقالات الناشطين، واستغلال التعددية الطائفيَّة في زرع الفتنة من خلال ضخّ الانقسام الطائفيّ ونسيان الثورة، ثمّ تحوّلها من ثورةٍ سلميةٍ إلى ثورةٍ مطالبةٍ بتدخّلٍ عسكريٍّ، وإضعاف قيمة خطوات الحل السياسيّ الذي باتَ معقَّداً. كما يركِّز البنّيّ على أهمية العمل المدنيّ وأولويّته في حلّ المُعضلَة السوريَّة، والاعتماد على السلميَّة عوضاً عن الحلول العسكريَّة التي تتّسم بالعنف، وما تتضمّنه هكذا حلول من تكلفةٍ بشريَّةٍ وماديَّةٍ باهظة، واضعاً اللوم على المعارضة السوريَّة التي لم ترتقِ إلى مستوى الصعوبات والتحديَّات التي تواجهها

ضدّ خطط النظام السوريّ وحلفائه. ويرى أنّ الواجب الذي لا بدّ للمعارضة أن تحققه تجاه الشعب السوريّ هو إعادة الثقة عبر إطلاق المبادرات لـ"تمكين الحراك الشعبيّ ودعم صموده وتغذيته بالخبرات السياسيَّة والمعرفيَّة". ولكي لا تنزلق الثورة السوريَّة نحو استبداد آخرَ جديد يجب أن تسعى لوضع تعريف جليٍّ ومشترك لمفهوم الدولة المدنيَّة وطمأنة الأقليَّات بغرض جرّها إلى صفوف الثورة، عبر تقديم مجموعة من الحلول المقترَحَة لتنفيذها بعدَ زوال الاستبداد.

أمَّا في مبحث ياسين الحاج صالح، والمعنوَن:"في مسارات الثورة السوريَّة ومصائرها على أعتاب عامين ونصف العام من انطلاقها"، فيعالج الحاج صالح خطوطاً تمنع من وقوع الثورة السورية مرّةً ثانيةً بين براثن قمعٍ جديدٍ أعتى من قمع النظام، ولكن عبر تلخيصٍ محكَمٍ مَفَادُهُ: الكيانُ ينهار. النظامُ يستمرّ. الثورة تتعثّر. مشيراً إلى أربعة تحوّلات مهمة لعلّ أبرزها المفعول التراكميّ للعنف المهوّل الذي سوف تُبان نتائجهُ على المنظور البعيد، مستذكراً القصف المستمرّ من قِبَل النظام بصواريخ سكود على مختلف المناطق السورية الثائرة، بالإضافة إلى أرقامٍ مخيفةٍ للمعتقلين السياسيين لدى النظام.

ومن ثمّ مختتماً نظرته بسؤال: في أيّة اتجاهاتٍ يحتمَل للوضع السوريّ أن يتطوَّر اليوم؟

كما يكتب أنور البنيّ مبحثاً بعنوان:"الثورة السوريَّة واحتمالات عودة الديكتاتوريَّة". وهيَ مناقشةٌ بطريقةٍ تسلسليَّةٍ لحال السوريين قبل اندلاع الثورة، والتراكم العميق للقهر السياسيّ عبر عقودٍ طويلة، إضافةً إلى الضغط الاقتصاديّ الهائل المُمارَس ضدّ المواطن السوريّ الذي كان في تدهورٍ مستمرٍّ، وارتفاع معدّلات البطالة في كلّ المجالات، والحظر الإعلاميّ المُمارَس، والضغط على الأقليَّات عبر محوها، كما هو الحال مع الأكراد في عموم سوريا، من تعريبٍ لقراهم ونقلٍ وتهجيرٍ وهضمٍ لحقوقهم. مسهباً في الحديث عن نشوء الديكتاتوريَّات، إسقاطاً على الحالة السوريَّة. كما يُعنون فقرةً: كيفَ نمنع نشوء الديكتاتوريَّة؟ وذلك من خلال ركائزٍ يقترحها؛ وهي ركائز يستند عليها أيّ نظام شموليٍّ للتحوّل إلى مرحلة الديكتاتوريَّة. كماً يقترح، ضمن فقرة: كيف نبني سوريا دون الخوف من ديكتاتوريَّة جديدة؟، التركيز على البنية القانونيَّة التي هي بمثابة الأرضيَّة الأساسيَّة لمنع نشوء الديكتاتوريَّات. تلكَ الأرضيَّة التي تمثّلُ ضميرَ المجتمع والحامية لحقوق الأفراد عامَّةً. كما يقدّم الكاتب قيماً توافقيَّةً عليا، ويعني بها تلك القواعد المؤسِّسَة للدستور والقوانين.

أما المبحث الأخير من الكتاب فقد جاءَ بعنوان:"خطّة التحوّل الديمقراطيّ في سوريا"، وهو من كتابة رضوان زيادة. وهذا المبحث هو الخلاصة التنفيذيَّة والتوصيات النهائيَّة لمشروع خطَّة التحوّل الديمقراطيّ في سوريا، الذي هو رؤيةٌ نهائيَّةٌ متّفقٌ عليها بينَ أطرافٍ عديدةٍ للنظر إلى فترةٍ انتقاليَّةٍ في سوريا ما بعد الأسد. بالإضافة إلى كلامٍ عن مجازر قوَّات النظام السوريّ ضدّ المدنيينَ، والحديث عن حلولٍ طوباويَّة أغلب الأحيان، بالنسبة إلى المجتمع السوريّ على الأقلّ!! سياسيًّا واقتصاديًّا، من خلال تقديم رؤىً لمفاهيم وعباراتٍ من مثل: العدالة الانتقاليَّة، وترسيخ مبدأ المصالحة الوطنيَّة.

كما يضمّ الكتاب ملحقاً توثيقيًّا لأبرز البيانات الصادرة عن معظم القوى السياسيَّة السوريَّة المُعارِضة، ضمن تأريخٍ زمنيٍّ موثّق.

الكتاب: الخلاص أم الخراب؟ سوريا على مفترق طرق

مجموعةٌ من المؤلّفين

سلسلة قضايا الإصلاح. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

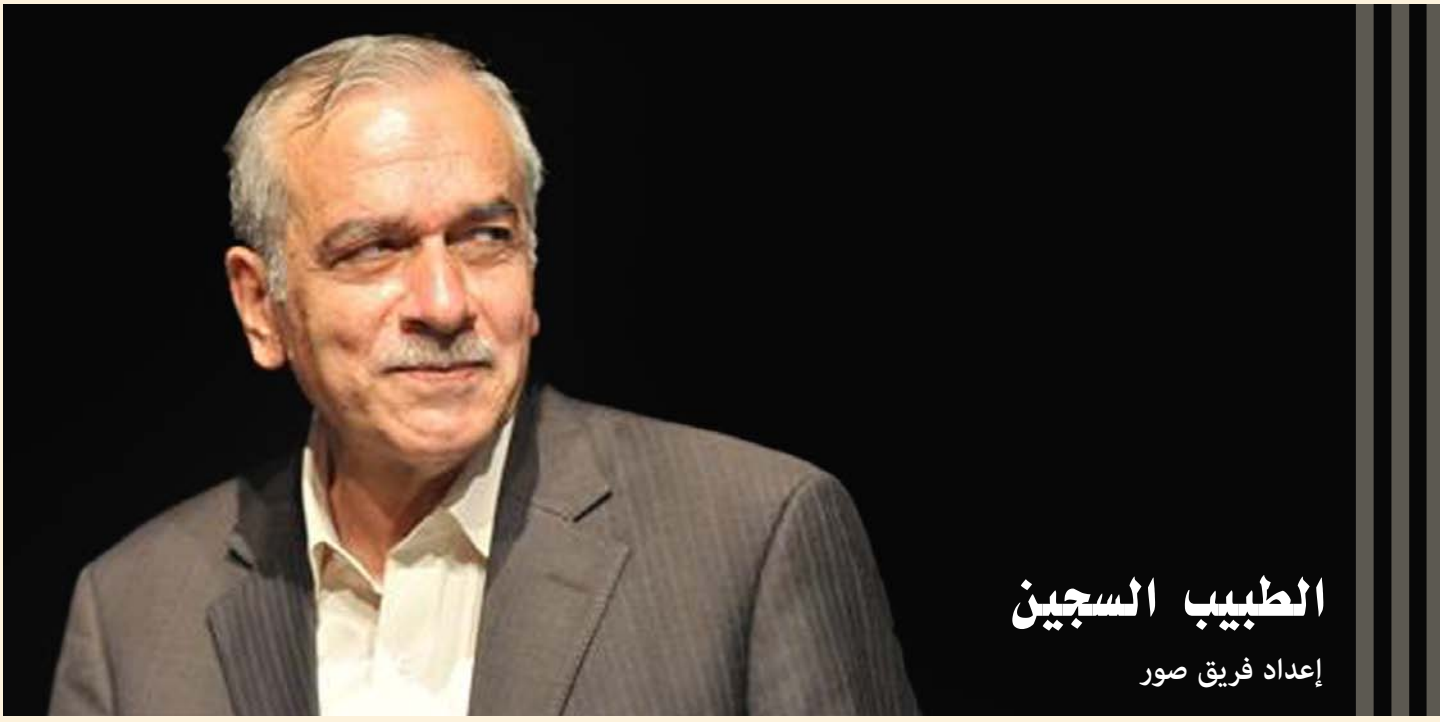

الطبيب السجين

إعداد فريق صور

الدكتور عبدالعزيز الخيّر مناضلٌ سلميٌّ لم يتنازل عن مبادئه. عرفه السوريون منذ بداية تسعينات القرن الماضي، حين لاحقته السلطات السورية لانتمائه إلى حزب العمل الشيوعيّ، وبقي متخفياً عن الأنظار مدة ١٠ سنواتٍ داخل سوريا هرباً من الاعتقال. ولم تتوانَ السلطات الأمنية عن اعتقال بعض إخوته وأقاربه، أو ضربهم في الأماكن العامة، بغرض الضغط عليه وابتزازه، إلى أن تمكّنت من إلقاء القبض عليه في بداية شباط عام ١٩٩٢. وأصدرت محكمة أمن الدولة عام ١٩٩٥ حكماً عليه بالسجن لمدة ٢٢ عاماً، بتهمة الانتماء إلى حزبٍ سياسيٍّ محظورٍ، ونقل أنباء كاذبةٍ من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

في سجنه، لم يتوقف الخيّر عن ممارسة الطبّ، فعالج الكثير من الحالات، وذلك لعدم وجود أطباء في السجون السياسية السورية، بعد أن تمكّن الخيّر من إقناع إدارة السجن بتحويل إحدى الزنزانات إلى عيادةٍ تستقبل المرضى في سجن صيدنايا العسكريّ، حيث كان يقضي فترة اعتقاله .

في تشرين الثاني ٢٠٠١، أطلق النظام السوريّ آخر ثمانية معتقلين من "حزب العمل الشيوعيّ"، بحيث لم يبقَ معتقلٌ على ذمّة هذا الحزب سوى الدكتور الخيّر وحده، مما دفع منظمات حقوق الإنسان إلى إطلاق حملات ضغطٍ ومناصرةٍ بهدف إطلاق سراحه. فأفرجت السلطات عن الخيّر، بموجب عفوٍ رئاسيٍّ، في نهاية العام ٢٠٠٥، جرّاء ضغوطٍ دولية.

بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا بداية ٢٠١١، انضمّ الدكتور عبد العزيز الخيّر إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، أو ما يُعرف بمعارضة الداخل التي تطالب بالتغيير السلميّ للنظام بكافة رموزه ومرتكزاته، والتي يعتبرها البعض مهادنةً للنظام ولا تطالب بإسقاطه.

لكن ذلك لم يمنع النظام السوريّ من اعتقاله أثناء عودته من الصين، حيث شارك في جولة مباحثاتٍ بشأن العملية السياسية في سوريا، مع اثنين من رفاقه هما إياس عياش وماهر طحان، في ٢١ أيلول ٢٠١٢.

كتب عبد العزيز الخيّر مئات المقالات والتحقيقات والتقارير الصحفية والأبحاث الفكرية، فضلاً عن مساهمته في تحرير أعدادٍ كبيرةٍ من الكرّاسات السياسية والنظرية. وأعدّ، في أواسط الثمانينيات، كتاباً يتحدّث عن قضايا القمع والإرهاب التي تمارسها السلطات السورية ضد معارضيها، أصبح مرجعاً أساسياً للعديد من المنظمات الدولية، واسمه "الكتاب الأسود".

ولد الدكتور عبد العزيز الخيّر عام ١٩٥١ في مدينة القرداحة، مسقط رأس الرئيس السوريّ بشار الأسد. درس الطبّ في جامعة دمشق، وتخرّج فيها عام ١٩٧٦. سُجن أكثر من ١٣ عاماً. وبعد خروجه من المعتقل استأنف نشاطه الحزبيّ مع بقيةٍ باقيةٍ من رفاقه. شارك في تأسيس «إعلان دمشق» وانتخب نائباً للرئيس، كما أسهم في تأسيس «تجمع اليسار الماركسيّ» عام ٢٠٠٧، وصولاً إلى الإعلان عن هيئة التنسيق في ٢٠١١.

(Selma) مسيرات الحالمين بالحرية والمساواة

يوسف شيخو

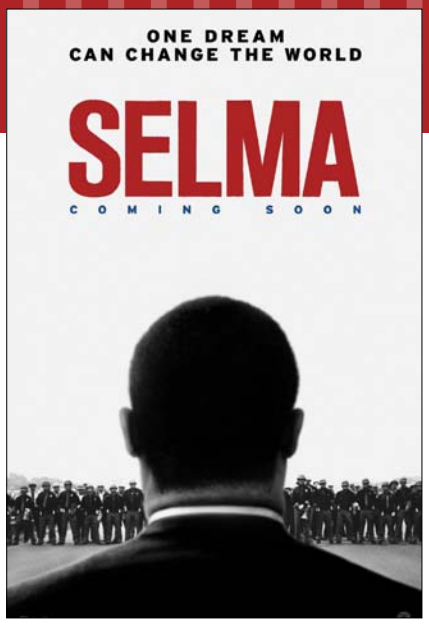

على مدى ثلاثة عشر عاماً من حياته النضالية، حرّض زعيم حركة الحقوق المدنية، القس مارتن لوثر كينغ، مئات الآلاف من الأمريكيين الأفارقة على ترديد أحلامهم في المسيرات السلمية؛ إلى أن تمكنوا من كسر طوق التمييز العنصريّ الذي ارتدوه قسراً. وهي الفترة المظلمة التي طويت بعضٌ من صفحاتها بمساعي ناشطين بارزين، على رأسهم كينغ، أصغر حائزٍ على جائزة "نوبل" للسلام.

في العام ١٩٦٤، أطلقت منظمات الحقوق المدنية حملة تسجيلٍ للناخبين في "سيلما"، وهي مدينةٌ صغيرةٌ بولاية ألاباما، تبعد ٥٠ ميلاً تقريباً إلى الغرب من مقاطعة مونتغومري. كان يقطن سيلما حوالي ١٥ ألفاً من السود، ولكن لم يتمكن سوى ٣٥٠ فرداً منهم من تسجيل أسمائهم للتصويت. وخلال تجمعٍ شعبيٍّ حول حقوق التصويت بمدينة ماريون، في شباط ١٩٦٥، أقدمت الشرطة على قتل شابٍّ أسود يدعى جيمي لي جاكسون.

جاء ردّ القس كينغ على حادثة مقتل جاكسون بالدعوة إلى مسيرةٍ من سيلما إلى مبنى كونغرس ولاية ألاباما في مونتغومري. وهناك واجه المتظاهرون، الذين بلغ عددهم حوالي ٥٢٥ شخصاً، قوّات الشرطة على جسر "بيتوس". وحينها قمعت المسيرة، بعد هجومٍ عنيفٍ للشرطة. وعُرف ذاك اليوم (٧ آذار ١٩٦٥) بيوم "الأحد الدامي".

لم يستسلم كنغ، بل أعلن عن تنظيم مسيرةٍ ثانيةٍ من سيلما إلى مونتغومري. ودعا القادة الدينيين من كافة أنحاء البلاد إلى الانضمام إلى المسيرة "السلمية اللاعنفية للحرية". وفي ٩ آذار، قاد كنغ حوالي ثلاثة آلاف متظاهرٍ سلميٍّ من السود، انضمّ إليهم المئات من رجال الدين البيض. واجه المتظاهرون الشرطة عند جسر بيتوس، وحينها طلب كنغ من الحشد العودة. خيّب قراره آمال البعض، لكنه برّر القرار بالقول: "كمناهضٍ للعنف، لم أكن قادراً على تحريك الناس إلى وضعٍ من المحتمل أن يصبح عنيفاً".

في ١٥ آذار، أصدر الرئيس ليندون جونسون قانون حقوق التصويت. وقال جونسون في خطابٍ إلى الشعب: "ليست هناك مشكلةٌ زنجية. ليست هناك مشكلةٌ جنوبية. ليست هناك مشكلةٌ شمالية. هناك فقط مشكلةٌ أميركية.. ونجتمع هنا الآن في هذه الليلة كأميركيين... لحلّ هذه المشكلة.. يقول الدستور إنه لا يجوز حرمان أيّ شخصٍ من حقّ التصويت بسبب عرقه أو لونه. لقد أقسمنا جميعاً اليمين أمام الله بأن ندعم ذلك الدستور وندافع عنه.. علينا أن نعمل الآن لإطاعة ذلك اليمين".

يتناول فيلم سيلما (Selma)، إخراج آفا دوفرناي، دور كينغ (ديفيد ايلوو) في تنظيم المسيرة التاريخية من سيلما إلى مونتغومري للضغط على الحكومة لتغيير قانون التصويت. ويحاول العمل، ومدته ١٢٨ دقيقةً، إلقاء الضوء على تفاصيل تلك التطوّرات، منذ بدء الاحتجاجات وحتى خطاب الرئيس جونسون الشهير. وكذلك يتناول جانباً من حياة كينغ الشخصية، ولا سيما الخاصّة بعلاقته الزوجية، بعد تسريب تسجيل علاقاته الغرامية مع عشيقاته في الفنادق التي كان يرتادها.

عُرض العمل لأوّل مرّةٍ في مهرجان معهد الفيلم الأمريكيّ في ١١ نوفمبر ٢٠١٤، ورُشّح لأربع جوائز "غولدن غلوب"، منها أفضل فيلم وأفضل مخرج وأفضل ممثل، وربح جائزةً أفضل أغنيةٍ أصلية. كما رُشّح لأفضل فيلم وأفضل أغنيةٍ أصليةٍ في حفل توزيع جوائز الأوسكار في الدورة (٨٧).

وأعرب ديفيد ايلوو عن خيبة أمله لتجاهل فيلمه في ترشيحات جوائز "بافتا" البريطانية. ومع إعلان ترشيحات جوائز أوسكار، اتُّهمت الأكاديمية المانحة للجائزة بسياسة "التمييز العنصريّ"، لتجاهلها ممثلين ومخرجين سوداً "يستحقون التكريم". وانسحب التجاهل على ترشيحات نقابة الممثلين، إذ لم يحصل ايلوو على ترشيحها، كما لم يظهر اسم المخرجة دوفيرني، وهي أميركيةٌ من أصولٍ أفريقية، ضمن قوائم نقابة المخرجين، فضلاً عن أن الفيلم لم يُرشّح لجائزة نقابة المنتجين.

الصندوق الوطنيّ للديمقراطية

الصندوق الوطنيّ للديمقراطية (NED) هو مؤسّسةٌ خاصّةٌ غير ربحية، مكرّسةٌ لتحقيق النموّ وتعزيز المؤسّسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وفي كلّ عام، يقدّم الصندوق الوطنيّ للديمقراطية أكثر من ١٠٠٠ منحة لدعم مشاريع الجماعات غير الحكومية في الخارج، والتي تعمل من أجل الأهداف الديمقراطية، في أكثر من ٩٠ بلداً.

منذ تأسيسه عام ١٩٨٣، ظلّ الصندوق في طليعة النضال الديمقراطيّ في كلّ مكان، مع تطوّره، في الوقت ذاته، إلى مؤسّسة متعدّدة الجوانب تعدّ محوراً للنشاط والموارد والتبادل الفكريّ للنشطاء والممارسين والباحثين في مجال الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

مؤسسةٌ متميزةٌ

الصندوق الوطنيّ للديمقراطية مؤسّسةٌ فريدةٌ من نوعها. وتوفّر الصفة غير الحكومية للصندوق مرونةً تتيح إمكانية العمل في بعض الظروف الأكثر صعوبةً في العالم، والاستجابة بسرعة عندما تكون هناك فرصةٌ للتغيير السياسيّ. ويعمل الصندوق الوطنيّ للديمقراطية على تعزيز نموّ مجموعة عريضة من المؤسّسات الديمقراطية في الخارج، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والأسواق الحرّة ومنظمات الأعمال، فضلاً عن العديد من عناصر مجتمع مدنيٍّ نابض بالحياة يكفل حقوق الإنسان، واستقلالية وسائل الإعلام، وسيادة القانون.

وتسترشد المؤسّسة بالاعتقاد أن الحرية هي طموحٌ عالميٌّ للإنسان، يمكن أن يتحقق من خلال تطوير المؤسّسات الديمقراطية والإجراءات والقيم. ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية عبر انتخاباتٍ واحدة. وليس من الضروريّ أن تكون قائمةً على نموذج الولايات المتحدة أو أيّ بلدٍ آخر معيّن، بل تتطوّر وفقاً لاحتياجات وتقاليد الثقافات السياسية المختلفة. ومن خلال دعم هذه العملية، يساعد الصندوق على تعزيز الارتباط بين الحركات الديمقراطية الأصلية في الخارج وشعب الولايات المتحدة- وهو ارتباطٌ على أساس التزامٍ مشتركٍ من الحكومة الممثلة لفئات الشعب والحرية كطريقةٍ للحياة.

ويعمل الصندوق الوطنيّ للديمقراطية بدرجةٍ عاليةٍ من الشفافية والمساءلة، مما يعكس اعتقاد المؤسّسين بأن تعزيز الديمقراطية في الخارج ينبغي أن يتمّ بشكلٍ علنيٍّ.

شبكة الديمقراطيين في العالم العربيّ

هي منظمة مجتمعٍ مدنيٍّ، غير حكوميةٍ وغير ربحيةٍ، مسجّلةٌ في المملكة المتحدة. تمّ تأسيسها في يناير ٢٠٠٦م، كنتيجةٍ لمؤتمر المغرب الذي حضره ٦٣ قائداً ديمقراطياً من ١٤ دولةً عربيةً. العضوية في الشبكة مجانيّة، ومجال التطوع مفتوحٌ للجميع في سبيل خدمة الإصلاح الديمقراطيّ.تهدف شبكة الديمقراطيين في العالم العربيّ إلى تعزيز وتقوية التحوّلات الديمقراطية في العالم العربيّ عن طريق تسهيل التفاعل بين الأعضاء ورفع قدراتهم ومهاراتهم وتسهيل الوصول إلى المعلومات. وهي تعمل على تحقيق كلّ ذلك من خلال :

١. إنشاء إطارٍ ومنصّةٍ موحّدةٍ لمنظّمات المجتمع المدنيّ والناشطين الديمقراطيين لتقديم إنجازاتهم ومشاريعهم ودراساتهم وتزويد المجتمع بتقييماتٍ دقيقةٍ لحال التحوّل والحركة الديمقراطية وتحدياتها في العالم العربيّ.

٢. خلق نوعٍ من التضامن والألفة المشتركة في المنطقة ما بين منظمات المجتمع المدنيّ والناشطين الديمقراطيين ليقفوا صفاً واحداً لدعم بعضهم البعض في حال التعرّض لانتهاكاتٍ أو عراقيل، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمصادر والموارد اللازمة لدعم الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التحوّلات الديمقراطية في المنطقة العربية.

٣. تحديد المنح والفرص والزمالات التي قد تفيد أعضاء الشبكة، وتزويدهم بالخبرات التقنية للحصول عليها. وستقوم الشبكة بتعميم المعلومات الخاصّة بورش العمل والمؤتمرات للمنظمات والأشخاص الأعضاء في الشبكة، كلٌّ على حسب اهتمامه، سواءً في حقوق الإنسان؛ تنمية المجتمعات؛ حقوق النساء؛ المنظمات الدينية والخيرية، وغيرها.

٤. عمل برنامج تدريبيٍّ منظّم يهدف إلى رفع قدرات الأعضاء ومهاراتهم. وسيتمّ تقسيم البرنامج وفقاً للتخصّصات التي يهتمّ بها أعضاء الشبكة.

٥. إنشاء شبكةٍ محليةٍ ومستدامةٍ تلتقي دورياً لتعزيز ودعم الجهود المبذولة في المجال الديمقراطيّ.

٦. إصدار تقريرٍ سنويٍّ عن وضع الديمقراطية في العالم العربيّ، من شأنه أن يسهم في تشكيل القرار السياسيّ في الشرق الأوسط والدول التي لها مصالح في العالم العربيّ.

مركز الديمُقراطية والحقوق المدنيّة في سوريا

مركز الديمُقراطية والحقوق المدنية في سوريا هو: مؤسسةٌ مدنيةٌ مستقلةٌ غير ربحيةٍ، وغير سياسيةٍ أو دينيةٍ أو حكوميةٍ، وغير مرتبطةٍ بأيٍّ من هذه الجهات داخل سوريا أو خارجها. تعمل داخل سوريا.

ويسعى المركز في عمله إلى تعزيز وحدة المجتمع المدنيّ وتماسكه، وإلى تعزيز سيادة دولة المواطنة، دولة الحقّ والقانون، بما يتّسق مع مبادئ حقوق الإنسان. ويعتمد المركز، بوصفه منظمةً مستقلةً، في جميع أعماله، على مبادئ العلانية والشفافية والسلمية ومبادئ حقوق الإنسان واحترام القانون.

المرجعية الفكرية:

تعتبر كلٌّ من المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية؛ المرجعيّة الفكرية للمركز.

الرؤية:

سوريا دولةٌ عصريةٌ، ينسجم دستورها وقوانينها مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، ومع متطلبات الدولة العصرية.

الأهداف العامة:

١- نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والموثّقة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وكلّ ما يوجد في تاريخنا وأدبنا وعاداتنا مما لا يختلف مع الحقوق المذكورة. وذلك من أجل المساهمة في بناء وحدة النسيج الوطنيّ السوريّ بين السوريين، على أساس مفهوم المواطنة ودولة القانون، ورصد الانتهاكات الواقعة على هذه الحقوق، وإدانة مرتكبيها من أيّة جهةٍ كانت، وتقديمهم إلى المحاكم العادلة والمحايدة.

٢- نشر وترسيخ مبادئ سيادة الدستور والقوانين، من أجل الوصول إلى بناء مؤسساتٍ مستقلة.

٣- التشبيك مع السوريين، أفراداً ومنظماتٍ، الذين ينبذون العنف ولا يمارسونه.

٤- العمل على إلغاء وتعديل القوانين السورية غير المنسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان، وذلك بالطرق القانونية والسلمية.

٥- تمكين المرأة من حقوقها نظرياً وعملياً، بهدف زيادة فعالية دورها في المشاركة بعملية البناء.

٦- إعداد كوادر مهنيةٍ لاكتساب خبرةٍ في قضايا ومسائل يحتاج إليها السوريون لبناء دولتهم المنشودة.

CDCRS
Center for Democracy and Civil Rights in Syria

راديو صوت راية

راديو سوري مستقل غير مرتبط بتيار سياسي أو ديني أو قومي، ذو منبر تعددي يسعى لتكوين هوية اجتماعية جديدة منفتحة على العالم ومتماشية مع التغيير العالمي، ويعتبر حرية الإنسان السوري وحقوقه وهمومه من أولوياته.

يركز صوت راية على الشأن المحلي في كل القضايا المرتبطة بحياة الأفراد والجماعات والقوميات التي تشكل الهوية السورية، وتعمل على خدمة المواطن وزيادة مشاركته في الشان العام واطلاعه على كل القضايا التي تؤثر على حياته اليومية، و تعتمد في خطها التحريري مصطلحات موضوعية وطرقاً غير متحيزة في اعتماد المصادر ونقل الخبر، ومعلومات مبنية على الخبرة والتحليل المعمق.

تنطلق مؤسسة صوت راية من شعار صوتكم أقرب

المنصات:

- الموقع الإلكتروني
- وهو المنصة الاساسية الخاصة بالإذاعة للتواصل مع جمهور واسع www.soutraya.fm
- قناة اليوتيوب
- FM
- الساتالايت
- برمجيات وتطبيقات الهواتف المحمولة
- مواقع التواصل الاجتماعي ((فيس بوك/تويتر/لينكد ان/انستغرام/vine/ جوجل بلاس..))
- منصات المؤسسات الشريكة

تعمل مؤسسة راديو صوت راية على توسيع الشراكات مع وسائل إعلام محلية ودولية في الشرق الاوسط والعالم بناءً الهدف للوصول إلى جمهور أوسع وترسيخ مفهوم الهوية السورية

من سيرة الوليد

ملاذ الزعبي

-(١)-

خلال الصفّ الثاني الإعداديّ، غَدَرَنا أستاذ الرياضيات عبد المطلب بدخوله إلى الصفّ بشكلٍ مفاجئٍ في موعد بداية الحصة الدراسية؛ ففي تلك الأثناء كانت ثمّة معركةٌ حامية الوطيس تدور بين اثنين من زملائنا. كان الزميلان من أولئك البالغين باكراً، فارعَي الطول، مع شوارب كافيةٍ لتكتيف جملٍ قد يستخدمه السوريون بعد سنواتٍ للتنقل في داون تاون بيروت. فيما أنا، في ذلك الوقت، ما زلت غرّاً بريئاً، أشعر بالحيرة أمام صور العارضة التركية سيبل كان، ولا أفهم لماذا يفضّل أقراني وأبناء الحارة الأكبر سنّاً صورها التي تظهر شيئاً من صدرها.

المهمّ، انزعج الأستاذ عبد المطلب من المعركة الصفّيّة، وقرر معاقبة التلميذين سويّاً، وفق المبدأ التربويّ المستمدّ من معسكرات الصاعقة وقطعات القوّات الخاصة، والقائل: «العقوبةٌ جماعيةٌ والمكافأة فردية». امتنع أستاذنا بشدّةٍ عن الاستماع إلى روايةٍ أيٍّ من الطالبين عن المعركة. أحدهما، وليد عزّت، كان مصرّاً أن يروي الحكاية من وجهة نظره، إلا أن أستاذ الرياضيات رفض حتى مجرّد السماح له بالكلام. ثم قام بتنفيذ عقوبةٍ بدت في حينها غريبةً عمّا اعتدنا عليه من فلقاتٍ للرجلين أو جلدٍ لليدين أو صفعاتٍ على الخدّين أو حتى ضرباتٍ بالقبضة على الرأس: سأل طالبين آخرَين شديدَي العزم قويَّي البنية أن يثبّتا المتعاركَين على التوالي، بينما تكفّل هو بجلدهما على مؤخراتهما بالكرباج بطريقةٍ تحمل بعداً إنسانياً عاماً، وتفهّماً خاصّاً لكون المعاقَبَين مراهقَين شقّا الأرض مؤخّراً وطلعا.

عقب نهاية تنفيذ العقوبة، اكتفى وليد عزّت بكلمةٍ واحدةٍ، فيما هو يتجنّب أن تلتقي نظراته المنكسرة والحاقدة أياً كان: «ماشي». وعاد إلى مقعده. راحت الأيام وأتت، واعتقدنا أن القصّة قد طويت كما طويت ملفاتٌ كثيرةٌ في هذا البلد. انتمى والد وليد إلى رعيل الفدائيين الفلسطينيين القدامى، وهو ما أتاح للابن الاطّلاع على بعض الأسرار العسكرية. في نهاية العام الدراسيّ قام وليد بصنع عبوةٍ ناسفةٍ بدائية، وزرعها تحت سيارة الأستاذ عبد المطلب السكودا. لكن، ولأن العبوة بسيطةٌ، فهي لم تتسبّب سوى ببعض الأضرار للسيارة. فيما لفلف مدير الإعدادية القصّة خشية أن يغيّب وليد في أقبية الأفرع الأمنية.

-(٢)-

مع انتقالنا إلى الصفّ الثالث الإعداديّ بدأ وليد بالمواظبة على قراءة القرآن، ثم تحوّل في النهاية إلى إسلاميّ.

-(٣)-

في سنتنا الأولى جامعياً عُثر على جثة وليد مشنوقاً بحمامات السكن الطلابيّ لمعهد الفي تي سي المهنيّ بالمزّة، وسُجّلت الحادثة انتحاراً.

#منقدر

حملة "منقدر" حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة "منقدر" هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

"منقدر" حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة " منقدر" الإعلامية بمشاركتنا : "شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟" بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- أرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة " منقدر" التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة "منقدر" في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

Ali Alrawi

WWW.ALIRAWI.COM

"ربِّ إِني قَدْ مَسنِي الضُر وأَنتَ أَرْحَم الراحِمِينْ"

عمل للفنان: علي الراوي